אדם
Adam ادم
המדרשה לדמוקרטיה ולשלום
كلية للديمقراطية والسلام
The Adam Institute for Democracy & Peace
in Memory of Emil Grunzweig על-שם אמיל גרינצוויג على اسم إميل غرينتسفايغ

الديمقراطية في وقت الأزمات

مقترحات لمناقشة القضايا الديمقراطية الراهنة

دكتورة أوكي ماروشك كلارمان

نيسان 2023

إعداد وكتابة البرنامج: أوكي ماروشك كلامان

تحرير: يولاندا جرينهوت

تصميم: أيمن فواقه

مشروع "الديمقراطية في وقت الأزمات - مقترحات لمناقشة القضايا الديمقراطية الراهنة" أصبح ممكنا بفضل تبرع مكتب ميتار للمحاماه"

© جميع الحقوق محفوظة لكلية آدم للديمقراطية والسلام على اسم إميل جرينتسفايج

نيسان 2023

كلية آدم، غابة القدس، ص.ب. 3536، القدس 91033

هاتف. 02-6448290 | 054-4448290

البريد الإلكتروني:

info@adamaninstitute.org.il

https://www.adaminstitute.org.il/

جدول المحتويات

	مقدمة	4
الموضوع 1	**المساواة – مفهوم المساواة ومعناها في النظام الديمقراطي**	5
	الفعالية: تصميم المساواة – ما هي المساواة؟	6
	الفعالية: المساواة على أساس التماثل والمساواة على أساس الاختلاف	10
الموضوع 2	**حرية التعبير**	15
	الفعالية: ما الفرق بين حرية التعبير والتحريض بشكل عام والتحريض على العنصرية بشكل خاص	16
الموضوع 3	**حكم الأغلبية وطغيان الأغلبية**	20
	الفعالية: حكم الأغلبية واستبداد الأغلبية	21
الموضوع 4	**الفصل بين السلطات وأهميته**	24
	الفعالية: الفصل بين السلطات وأهميته	25
الموضوع 5	**انتخاب القضاة في ظل الديمقراطية**	27
	الفعالية: تعيين القضاة في دولة ديمقراطية	28
الموضوع السادس:	**الحق في الترشيح في ظل نظام ديمقراطي**	31
	الفعالية: الحق المتساوي في الترشح للانتخابات في بلد ديمقراطي	33
الموضوع 7	**حد الطاعة**	36
	الفعالية: أنواع العصيان المختلفة للقانون ومتى تكون مشروعة؟	37
الموضوع 8	**المعقولية**	43
	الفعالية: ما هو المعقولية ولماذا نحتاجه؟	44
الموضوع 9:	**الاحتجاج المشروع في النظام الديمقراطي**	46
	الفعالية: الحق في الاحتجاج	48
الموضوع العاشر:	**10.الجانب الجنساني للانقلاب القانوني**	51
	الفعالية: الفصل التمكيني والتمييزي	52

مقدمة

في هذه الأيام العاصفة سياسياً في الدولة، يلعب نظام التعليم دورًا مهمًا جداً، وهو تعريف الطلاب بالقضايا المطروحة وتوضيح تأثيراتها قصيرة وطويلة المدى على الديمقراطية. كما يجب على نظام التعليم أن يمنح طلابه الأدوات الديمقراطية للتأثير على صانعي القرار في حال اختاروا القيام بذلك. يخضع كل هذا لقانون التعليم الحكومي الذي يوصي بالتعليم من أجل الديمقراطية والتفكير النقدي والمشاركة الاجتماعية (**تعميم المدير العام**: البرنامج الوطني للتعلم الهادف - الخطاب التربوي حول القضايا المثيرة للجدل؛ وكذلك قانون التعليم الحكومي، لعام 1953 البند 2).

تقدم كلية آدم سلسلة من الفعاليات بمواضيع راهنة لمناقشها في الصف بهدف فهم المسائل الديمقراطية المختلف عليها في هذه الفترة.

إلى جانب هذه ا الفعاليات نوصي بإجراء استكمالات للطواقم التعليمية، حتى يتمكنوا من التعرف بعمق على طريقة تيسير كلية أدم "معًا - تحويل الصراع إلى معضلة"، التي تعتبر أساس الفعاليات، ومن الاستفادة من إمكانات التفكير المتوفرة في كل فعالية من الفعاليات.

موضوعات الفعاليات الموجودة في الرزمة :

1. المساواة – مفهوم المساواة ومعناها في النظام الديمقراطي
2. حرية التعبير
3. حكم الأغلبية واستبداد الأغلبية في الديمقراطية
4. الفصل بين السلطات وأهميته
5. انتخاب القضاة في الديمقراطية
6. 6. الحق في الترشح للانتخاب
7. حدود طاعة القانون
8. المعقولية
9. الاحتجاج المشروع في الديمقراطية
10. الجانب الجنساني للانقلاب القانوني

ملاحظة: ترتيب الفعاليات في الرزمة غير ملزم. نحن نعرض عليكم في كل مرة اختيار فعالية يرتبط بالأحداث الراهنة، أو بدلاً من ذلك ببرامجكم التعليمية الأخرى في المدرسة.

نرحب بكم بالاتصال بنا،

الدكتورة أوكي ماروشك كلارمان،
المديرة العامة لكلية آدم
uki@adaminstitute.org.il 054-4448290 054-4448296

الموضوع الأول: ما هي المساواة؟
وماذا يعني في أسلوب الحياة وفي النظام الديمقراطي

مقدمة

القيم الأساسية لأسلوب الحياة والنظام الديمقراطي هي المساواة والحرية والأخوة. تم تصميم المؤسسات الديمقراطية للحكومة لتمكين التحقيق الأمثل لهذه القيم.

وتتطلب التربية من أجل الديمقراطية تعلم وفهم هذه القيم والعلاقة الوثيقة المطلوبة بينها وبين المؤسسات التي تمكن من تحقيقها.

وتنبع أهمية مفهوم المساواة من أنه يحدد شروط الاتفاق الاجتماعي بين المواطن والحكومة أو المجتمع. إن القرار، ما الذي يتساوى فيه الناس، وما الذي يفترض أن يكونوا متساوين فيه، هو في الواقع قرار ما يتعهد المجتمع بتقديمه لجميع شركائه دون تمييز، وما هو التزام الشركاء تجاه أعضائهم وتجاه الحكومة. تشكل الإجابة على هذه الأسئلة أساس البنية الاجتماعية بأكملها.

وسنتناول في الفعاليات المقدمة هنا المعاني الديمقراطية المختلفة لمفهوم المساواة وأهمية كل منها للنظام الديمقراطي.

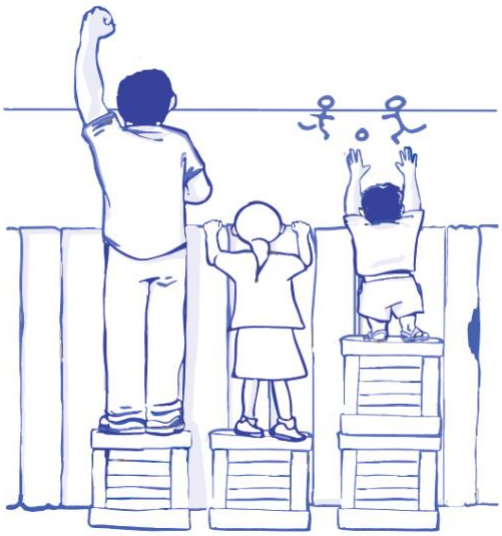

في الفعالية الأولى - سنتعلم ما هي المساواة في القيمة الإنسانية، ما هي تكافؤ الفرص وما هي المساواة في النتائج، ما هي المساواة على أساس التماثل مقابل المساواة على أساس الاختلاف؟

في الفعالية الثانية - سندرس متى تعتبر نفس المعاملة بين أشخاص مختلفين تمييزًا ومتى تعزز الحرية وسنفحص متى تشكل معاملة مختلفة للأشخاص تمييزًا ومتى تعزز الحرية والمساواة.

وهذه مجرد مقدمة مختصرة لدراسة المسائل الديمقراطية المشوقة المتعلقة بالمفاهيم الأساسية المذكورة أعلاه.

في هذه الأيام من النضال من أجل الطابع الديمقراطي للدولة، فإن فهم هذه المفاهيم له قيمة وأهمية كبيرة. هذا هو دورنا التربوي.

فعالية: تصميم المساواة – ما هي المساواة؟

أهداف الفعالية

- استيضاح المعاني المختلفة لمفهوم المساواة

المواد/المساعدات

- ورق البريستول مقسم إلى أثمان، ألوان وأقلام حبر ملونة، مواد أشغال وإبداع متنوعة، غراء، مقص.
- لوح وطباشير أو ورق البريستول وأقلام ملونة.
- ورقة تعريف: "مفاهيم مختلفة للمساواة"(مرفق).

سير الفعالية

المرحلة 1: التصميم

1. يتم تقسيم المشاركين إلى مجموعات تتكون كل واحدة من ثلاثة مشاركين. يوزع الميسر مواد الأشغال والإبداع ويطلب من المجموعات بناء وتصميم عمل إبداعي يعبر عن مفهوم المساواة، كما يفهمونه.
2. **في المجموعة الأم** - يعرض ممثلو المجموعات أعمال التصميم ويوضحون مفهوم المساواة الذي حاولت مجموعتهم التعبير عنه.
3. اكتب على اللوح/البريستول المعاني المختلفة التي طرحها المشاركون لمفهوم المساواة (تكافؤ الفرص؛ المساواة على أساس الاختلاف؛ المساواة في القيمة الإنسانية...).
4. نقاش في المجموعة الأم حول الأسئلة التالية:
   - ما هو معنى مفهوم "المساواة" وفقًا لكل واحد من الأعمال الإبداعية؟
   - هل كان العمل المشترك في المجموعات الصغيرة قائم على المساواة أم لا؟ لماذا؟ وفق أي مفهوم من المساواة تم العمل؟
   - هل عمت المساواة بين الأفراد في كل مجموعة؟
   - هل عمت المساواة بين المجموعات؟
   - هل تفضلون أن يتم العمل داخل المجموعات بطريقة تقوم على المساواة؟
   - هل تفضلون أن تسود المساواة الملائمة لكل تعريفات المفهوم التي طرحت في النقاش؟
   - ما هي الصعوبات التي تسببها كل وجهة نظر، ذُكرت في النقاش، للمساواة؟

المرحلة ب - مفاهيم مختلفة للمساواة

يتم توزيع صفحة التعريفات "مفاهيم مختلفة للمساواة" على جميع المشاركين ويطلب منهم قراءة التعريفات وإيجاد تعريف يتوافق مع أحد مفاهيم المساواة التي تم طرحها أثناء العمل في مجموعات .

1. **المجموعة الأم**
   - هل التعريفات الموجودة في الصفحة مماثلة للمفاهيم التي تم طرحها في المجموعات الصغيرة؟ بماذا؟ هل هي مختلفة عنها؟ بماذا؟
   - هل تكشف صفحة التعريفات عن مفهوم جديد للمساواة لم يطرح في النقاش؟ ما هو؟

2. ملخص - تلخيص النقاط الرئيسية التي تم طرحها في النقاش وذكر المفاهيم المختلفة للمساواة، مثل تكافؤ الفرص؛ المساواة على أساس الاختلاف؛ المساواة في القيمة الإنسانية وما إلى ذلك.

صفحة التعريفات: مفاهيم مختلفة للمساواة

المساواة في القيمة الإنسانية

تعطي الديانات المختلفة قيمة متساوية لجميع البشر لأنهم مخلوقات الله الذين خلقوا على صورته. تعطي المناهج العلمانية قيمة متساوية للبشر باعتبارهم عقلانيين وقادرين أخلاقياً.

للإنسان [...] من المهم المعرفة أو الإيمان بأنه كإنسان ليس أقل شأنًا، في جميع النواحي، من الآخرين، [...] يريد الناس الاعتقاد بأنهم، على الأقل، لا يساوون أقل من غيرهم.

رفكا بار- يوسيف، "مشكلة المساواة من وجهة نظر علم الاجتماع"،

سيبح أدن (المحرر)، الاختلاف والمساواة: مواد تعليمية للمدارس فوق الابتدائية، 1991، ص. 29.

ما هي المساواة؟

[...] المساواة تعني إلغاء التمييز الاجتماعي التاريخي وليس إلغاء كل فرق لكونه فرق. [...] إن التشديد، بالذات، على الفروق، تحقيقها ورعايتها من شأنه أن يحقق مبدأ المساواة أكثر من مبدأ المساواة الموحد و"الرياضي". [...] نعتقد أن المساواة ليست سمة مشتركة للناس توحدهم معًا وإنما مطلب لتفعيل وتحقيق حريتهم.

ران سيغاد، "عن مفهوم المساواة"، عيون، 1974, ص. 25-26.

المساواة في الفرص والمساواة في النتائج

تعني المساواة في الفرص منح إمكانية متساوية للجميع للعمل من أجل الحصول على الموارد المتوفرة للمجتمع. وتعني المساواة في النتائج العناية بأن يوزع المواطنون، عمليًا، موارد المجتمع بينهم بشكل متساو.

[...] السؤال هو أين يجب إجراء الفحص أو أين يجب ضمان المساواة. هل يجب أن تكون المساواة في منشأ (نقطة انطلاق) عملية معينة أو في نتيجة نفس العملية. أو بكلمات أخرى، هل يدور الحديث عن المساواة في الفرص أو عن المساواة في النتائج.

رفكا بار-يوسيف، "مشكلة المساواة من وجهة نظر علم الاجتماع"،

شيبح أدن (المحرر)، **الاختلاف والمساواة: مواد تعليمية للمدارس فوق الابتدائية**، 1991، ص. 30.

المساواة أمام القانون

تتضمن الإعلانات عن حقوق الإنسان، عادة، منظورين للحق في المساواة: المساواة أمام القانون وحظر التمييز لأسباب معينة، مثل الانتماء إلى عرق، جنس، ديانة أو قومية. ويعبر مطلب المساواة أمام القانون عن وجهة النظر التي تدعي أن لا فروق ذات صلة بين الناس في العملية القانونية: يجب عدم تبجيل الفقير في خصامه ولا ترجيح كفة القضاء للغني [...]

يعرّف التمييز على أنه سلوك مختلف اتجاه الإنسان من منطلقات لا تبرر الاختلاف في التصرف. السؤال الرئيس، الذي يثيره كل ادعاء بالتمييز، هو هذا بالتحديد: هل، بالفعل، توجد أسباب في الحالة تبرر التعامل المختلف؟

روت غابيزون، "حقوق الإنسان"، روت غابيزون، حغاي شنيدور (المحرران)،

حقوق الإنسان والمواطن في إسرائيل: مختارات، أ، 1991، ص. 31.

المساواة – لكل شخص حسب احتياجاته ولكل شخص حسب قدرته

المساواة في تلبية الاحتياجات تعني تأسيس التسوية الاجتماعية على المبدأ القائل بأن كل فرد تُلبى احتياجاته من قبل المجموعة بشكل مختلف، وتكون مساهمته حسب قدرته. الفكرة هي إتاحة المجال لكل المشاركين في المجتمع توفير احتياجاتهم وفق الإمكانيات المتوفرة في المجتمع. كلما زادت إمكانيات المجتمع، كلما زاد مستوى توفير احتياجات كل فرد.

حقوق متساوية

المساواة في الحقوق تعني التسوية التي تحدد التزام المجتمع بمستوى معين من إشباع الحاجات الأساسية للإنسان. ومع ذلك فإن المجتمع لا يلتزم بتوزيع جميع موارده بالتساوي بين أفراده؛ ويكون الالتزام عند مستوى متفق عليه، وعلى الشخص المهتم بالتوسع أن يفعل ذلك بنفسه.

"إن حقوق الإنسان والحقوق المدنية هي "مصالح" بمختلف أنواعها، وهي مصونة ومكفولة للجميع (...) وهي تمنح للإنسان بحكم كونه انسانًا (أو مواطنًا)، وليس بحكم كونه انسانًا معينًا صاحب مؤهلات معينة، أو أنه ذو منصب معين، أو له دور معين. وبعبارة أخرى، هذه حقوق عالمية، تُمنح للجميع بالتساوي".

يوسي زيف، "لماذا نعطي حقوقاً متساوية لكل إنسان "، كل آدم، 9: الحقوق المتساوية (ديسمبر 1992)، ص 1

المساواة على أساس الاختلاف – المساواة الرياضية (تقبل الاختلاف)

نقطة انطلاق المساواة على أساس الاختلاف هي بأنه من أجل توفير المساواة، يقتضي الاختلاف بين الناس تعاملاً منفصلاً لكل واحد منهم. وتفترض المساواة على أساس التماثل (المساواة الرياضية) بأنه من أجل توفير مساواة، يجب التعامل مع جميع الناس بشكل مماثل وموحد.

المساواة والحرية

هنالك من يطرح أن الحرية مفهوم مناقض للمساواة. وفي الوقت الذي تعتبر، فيه، الحرية كإمكانية لتحقيق الحد الأقصى من الرغبات والاحتياجات، فان المساواة تعتبر كأنها تقيدها. ويعتقد التوجه التربوي لكلية آدم أن مفهومي المساواة والحرية مشتقان الواحد من الآخر بسبب كونهما مبدأين ديمقراطيين أساسيين – الحق المتساوي لحرية كل إنسان. وحسب رأينا، الحرية بدون مساواة تعني حرية لجزء من الشركاء في المجتمع فقط.

إن محاولة تقديم مفهوم الحرية على أنه يتعارض مع مفهوم المساواة صحيحة بالنسبة للفئات صاحبة الامتيازات، ولكنها غير صحيحة بالنسبة للفئات المستضعفة. توسع المجموعة المستضعفة من حريتها إذا كانت هناك مساواة، بينما تضطر المجموعة الأقوى إلى التنازل من حصتها.

[...] الناس متساوون الواحد مع لآخر ليس لكونهم جميعًا بشرا فحسب، وإنما لكونهم مختلفين الواحد عن الآخر أيضًا. إن من حق الناس أن يمارسوا هذا الاختلاف وأن يطوروه، ويأتي مفهوم المساواة ليقرر ذلك وفقًا لمفهوم الحرية.

ران سيغا د "عن مفهوم المساواة"، عيون، (1974)، ص. 26-27.

الشراكة والمساواة

تفترض النظرة الديمقراطية للعالم الحق المتساوي لكل رجل وامرأة في المشاركة على قدم المساواة في عملية صنع القرار التي تهم الجميع.
إذا كان لكل شخص قيمة متساوية، فلا يوجد سبب لتفضيل أشخاص معينين في عملية صنع القرار بشأن القضايا التي تهم الجميع.
إذا كان لدى الجميع قيمة متساوية، ويختلفون في قدراتهم، فإن لكل شخص مساهمة خاصة ومهمة في عملية التفكير المشتركة.
فإذا كان لكل شخص قيمة متساوية وكان لكل فرد قدرات متنوعة ومختلفة، فإن مشاركتهم في صنع القرار قد تحسن القرارات.

فعالية: المساواة في الهوية والمساواة في الاختلاف

مقدمة

إن مفهوم المساواة له معاني مختلفة ومتنوعة. سنتناول في هذه الجلسة تعريفين يبدو أنهما متناقضان. ووفقا لأحدهم، فإن المساواة تعني معاملة الناس بشكل مختلف، وفقا لاحتياجاتهم المختلفة، وصفاتهم المختلفة وأهدافهم المتنوعة؛ ومن ناحية أخرى، المساواة تعني المساواة في المعاملة بين البشر. يتم التعبير عن هذه المواقف في كلمات البروفيسور ران سيجد والراحلة البروفيسور روث جافيزون.

البروفيسور ران سيجد: [...] المساواة تعني القضاء على التمييز الاجتماعي التاريخي وليس القضاء على كل اختلاف مهما كان اختلافا... وفي الواقع، فإن التركيز على الاختلافات وتحقيقها وتنميتها يفي بمبدأ المساواة أكثر من المبدأ الموحد والرياضي للمساواة. ونحن نرى أن المساواة ليست سمة مشتركة بين البشر تجمعهم، بل هي شرط لممارسة حريتهم." (ران سيجد "حول مفهوم المساواة" 1944 صفحات 26-25)

البروفيسور روث جافيزون: "إن إعلان حقوق الإنسان يتضمن عادة جانبين من الحق في المساواة: المساواة أمام القانون وحظر التمييز على أسس معينة، مثل الانتماء إلى الجنس، أو الدين أو العرق أو الجنسية. إن المطالبة بالمساواة أمام القانون تعبر عن مفهوم أنه في الاجراءات القضائية لا توجد اختلافات ذات صلة بين الناس: لا ينبغي أن يضطهد الأغنياء الفقراء، ولا ينبغي للعدالة أن تكون منحازة لصالح الأغنياء.

يُعرّف التمييز بأنه اختلاف السلوك تجاه الأشخاص لأسباب لا تبرر اختلاف السلوك. والسؤال المركزي، الذي يثير أي ادعاء بالتمييز، هو بالتحديد: هل هناك بالفعل أسباب في الوضع تبرر المعاملة المختلفة؟" (بروفيسور روث جافيزون: حقوق الإنسان والمواطنون في إسرائيل: 1991، ص 31).

القضايا التي سنتعامل معها في هذا النشاط هي:

- هل ومتى تعتبر المعاملة المختلفة تمييزية ومتى تعزز الحرية على قدم المساواة؟
- متى تكون نفس المعاملة تمييزية ومتى تكون لازمة لأسباب تتعلق بالعدالة والأخلاق؟
- فهل هناك تناقض بين هذه المواقف أم أنها تكمل بعضها البعض؟

أهداف الفعالية

- فحص متى تعبر نفس المعاملة للأشخاص والمجموعات عن المعاملة المتساوية بينهم ومتى تعبر نفس المعاملة عن التمييز؟
- فحص متى يعبر الموقف المختلف بين الناس وبين المجموعات عن موقف متساو ومتى يعبر الموقف المختلف عن التمييز؟

المواد:

- ورقة عمل شخصية – المساواة على أساس التماثل والمساواة على أساس الاختلاف – نسخة لكل طالب (مرفق)
- ورقة عمل جماعية – ويفضل أن تكون كبيرة الحجم A3 – نسخة لكل مجموعة (مرفق)
- ورقة تحتوي على 6 رسوم توضيحية - المساواة/عدم المساواة - نسخة لكل مجموعة (مرفق)

سير الفعالية:

1. اعرض على الطلاب أهداف العملية المذكورة أعلاه وأشر إلى أنهم سيحاولون الإجابة على السؤالين اللذين يظهران فيها.
2. تنقسم المجموعة إلى مجموعات من 5-4 مشاركين. يتلقى الجميع ورقة العمل للقيام بالمهام التالية:
   أ. أولاً، يجب على المشاركين ملء ورقة العمل شخصياً - مع إعطاء مثال لكل خيار من الخيارات التي تظهر في المربعات بالصفحة. مثال من حياتهم في المعاملة المماثلة المتساوية، مثال من حياتهم في نفس المعاملة المماثلة التمييزية، مثال من حياتهم في المعاملة المتساوية المختلفة ومثال على حياتهم في المعاملة التمييزية المختلفة.
   ب. يقدم كل عضو في المجموعة أمثلة شخصية لأعضائه.
   ج. يشير المشاركون إلى الاتفاقات بينهم والخلافات صياغة طريقة لتمييزها وشرح كيف عرفوا ما إذا كانت علاقة متساوية وتمييزية؟ وكيف عرفوا إذا كان العكس؟
3. يتم توزيع الرسوم التوضيحية الستة المرفقة على كل مجموعة ويُطلب من أعضاء كل مجموعة وضعها في ورقة عمل مشتركة (مرفق) ذات مربعات فارغة. يجب أن يتم وضع الرسوم التوضيحية بالاتفاق بين أعضاء المجموعة، حتى يتمكنوا من تقديم ورقة مشتركة إلى المجموعة الأم.
4. **المناقشة** في **المجموعة الأم:**

ا- تقوم كل مجموعة بعرض نتائج عملها واستنتاجاتها فيما يتعلق بالأسئلة التي تظهر في أهداف الفعالية.

ب- يعرض الميسر عددًا من المواقف المثيرة للجدل في النقاش العام هذه الأيام ويطلب من الطلاب فحص ما إذا كانت المبادئ التي تم صياغتها للتمييز تساعدهم في الإجابة على القضايا الراهنة؟

الحالات التي يمكن مناقشتها قي المجموعة الأم:

1. المساواة في العبء: تماثل متساوٍ أم تماثل تمييزي؟
2. الفصل بين النساء والرجال في الأماكن العامة – اختلاف متساوٍ أم تمييزي؟
3. أماكن منفصلة لوقوف السيارات للأشخاص ذوي الإعاقة وغير ذوي الإعاقة - اختلاف متساوٍ أم تمييزي؟
4. التحدث بالعبرية في صف مختلط وعربي ويهودي – تماثل متساوٍ أم تماثل تمييزي؟

ورقة عمل – المساواة في التماثل والمساواة في الاختلاف

ا- أولاً، قم بملء ورقة العمل شخصيًا – قم بإعطاء مثال واحد أو أكثر لكل خيار من الخيارات الأربعة التي تظهر في الورقة.
يمكنك اختيار الحالات التي مررت بها شخصيًا أو الحالات الأخرى التي تعرفها.

ب- بعد ذلك اعرض على أعضاء المجموعة الأمثلة التي كتبتها في الورقة.

ج- قم بإجراء مناقشة جماعية ستطرح فيها الاتفاقيات المبرمة بينك وبين النزاعات وتحاول معًا صياغة طريقة للتمييز بين هذه القضايا. كيف نعرف إذا كانت العلاقة نفسها هي التي تساوي التمييز؟ وكيف نعرف إذا كان العكس؟

أمثلة على المعاملة المماثلة المتساوية	أمثلة على نفس المعاملة المماثلة التمييزية

أمثلة على في المعاملة المتساوية المختلفة	أمثلة على المعاملة التمييزية المختلفة

الرسوم التوضيحية – المساواة/عدم المساواة

1

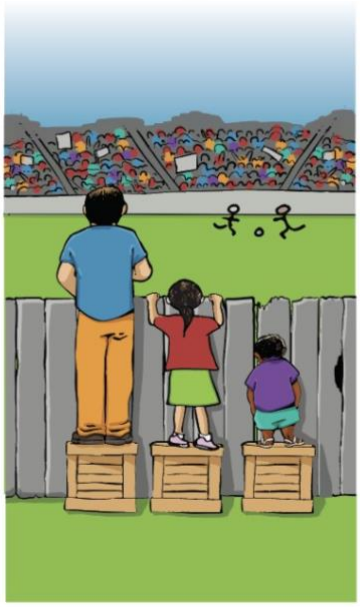

2

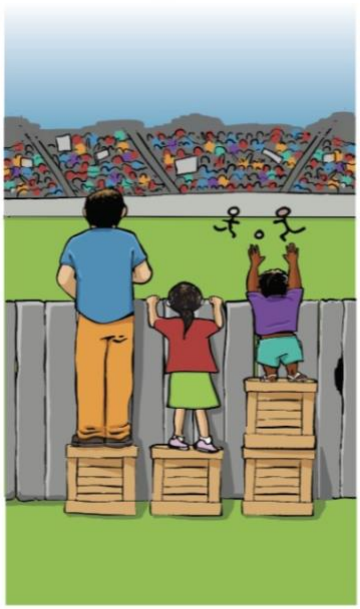

3

4

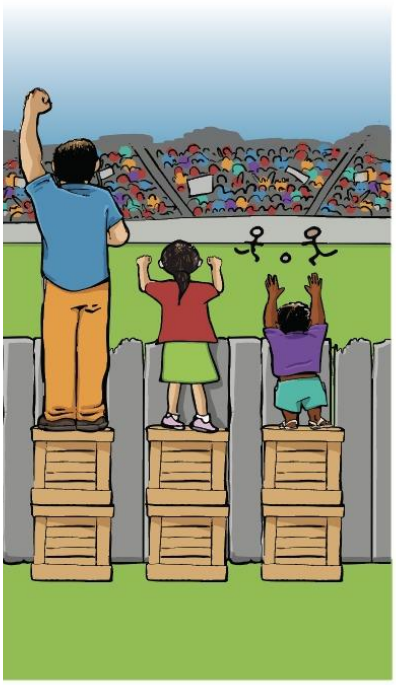

5

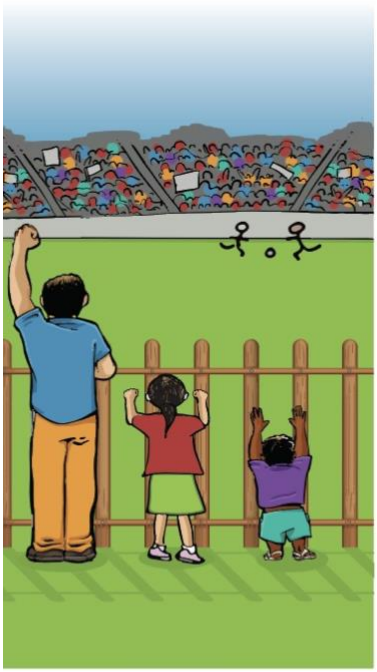

6

ورقة عمل جماعية (يفضل أن تكون بحجم A3)

يُطلب منك وضع الرسوم التوضيحية في ورقة عمل المجموعة في المربعات الفارغة وفقًا للعناوين التي كانت في ورقة العمل الفردية: معاملة مماثلة متساوية/ معاملة مماثلة تمييزية/ معاملة متساوية مختلفة/معاملة تمييزية مختلفة – أو اتخاذ قرار بشأن تعريف آخر. يجب أن يتم التنسيب بالاتفاق بين أعضاء المجموعة. يتم تقديم الورقة المشتركة إلى المجموعة الأم.

الموضوع 2: حرية التعبير

مقدمة

في هذه الأيام التي تشهد أزمة سياسية في البلاد وخلافات حادة حول المسار الصحيح للمجتمع في المستقبل القريب والبعيد، تصبح لغة الكلام قاسية ومسيئة. إن الرغبة في حماية حرية التعبير كمبدأ مركزي وأهم في الحياة الديمقراطية تلبي الرغبة في حماية أنفسنا من تدمير العلاقات بين الشركاء في المجتمع ومن خطر أعمال العنف التي قد يسببها التحريض على التعبير. لحمايتنا من مخاطر تحول التعبير إلى عمل مدمر من أعمال العنف، قام المشرعون في مختلف البلدان بسن قوانين ضد التحريض وتحد من حرية التعبير.

إن استخدام مفهوم التحريض في الحياة اليومية يتم أحياناً بهدف منع حرية التعبير عن الآخر، فقط لأنه لا يتوافق مع مواقفنا، وليس بالضرورة لأنه يشكل خطراً علينا. ونعم، في بعض الأحيان نسمح بالخطاب الذي يشكل خطورة على حياة الإنسان، فقط لأنه يتماشى مع أيديولوجيتنا.

سنحاول في هذه الجلسة أن نفهم بعمق ما هو التحريض، حتى لا يتحول استخدامه إلى أداة للحد من حرية التعبير دون داع. سنقدم للطلاب مقاربتين نظريتين حول طبيعة التحريض وقانون منع التحريض في الدولة. ونأمل أن يؤدي تعلمها إلى توسيع وحماية حرية التعبير من ناحية وتقليل مخاطر التحريض من ناحية أخرى.

يمكن العثور على مقالات وفعاليات إضافية حول موضوع حرية التعبير في برنامج **" قوة الكلمة – التربية لحماية حرية التعبير والتعامل مع التحريض والعنصرية" التابع لكلية آدم وجمعية حقوق المواطن.**

الفعالية: ما الفرق بين حرية التعبير والتحريض بشكل عام والتحريض على العنصرية بطريقة خاصة

أهداف الفعالية:

ا- التعرف على الطرق المختلفة للتمييز بين حرية التعبير والتحريض.

ب- دراسة قانون مكافحة التحريض والعنصرية في البلاد.

ج- ممارسة القدرة على التمييز بين حرية التعبير والتحريض.

الوسائل

- النص: منهجان للتمييز بين حرية التعبير والتحريض – نسخة لكل مشارك (مرفق).
- نص قانون مكافحة التحريض على العنصرية (مرفق).
- هواتف محمولة.

مسار الفعالية

الجزء الأول – مقدمة لمناهج التمييز بين حرية التعبير والتحريض والتمرن عليها

1. **- دراسة مقاربات التمييز بين حرية التعبير والتحريض بشكل عام والعنصرية بشكل خاص**

ا- وزع النص على كل مشارك: "منهجان للتمييز بين حرية التعبير والتحريض والعنصرية" واطلب منهم قراءته.

ب- يُطلب من المشاركين إحضار أحداث توضح كل نهج من الأساليب التي قرأوها في النص أعلاه.

ج- يتم إجراء مناقشة في المجموعة الأم بهدف محاولة لتوضيح الفرق بين النهجين.

ح- ممارسة المعرفة المكتسبة فيما يتعلق بالأحداث الجارية (في مجموعات صغيرة) - باستخدام الهواتف المحمولة.

ا- التقسيم إلى مجموعات من 5-4 مشاركين.

ب- يُطلب من أعضاء كل مجموعة البحث عن أمثلة على التحريض على هواتفهم المحمولة، أو في الرسائل النصية التي كتبت لهم، أو في تلك التي كتبوها للآخرين، وفقًا للمعايير المستفادة.

ج- يشارك أعضاء المجموعة مع زملائهم النصوص المختلفة التي وجدوها عبر الإنترنت، ويحاولون الإجابة معًا - هل تم وصف الحدث بأنه حدث تحريض على العنصرية أم لا؟

- على أي نهج يعتبر هذا حدث تحريض، وعلى أي نهج لا يكون كذلك؟
- هل يجب أن يمنع القانون تعبيراً مثل الذي تم وصفه وعرضه لزملائهم؟

4. تلخيص المناقشة في الجلسة العامة

يُطلب من المشاركين تلخيص ما تعلموه في الاجتماع مع الإشارة إلى النقاط التالية:

- ما هي الصعوبات التي تواجه كل من المقاربتين في تعريف ظاهرة التحريض؟
- كيف سيكون رد فعلنا، وما الذي يمكن فعله عندما يتم الكشف عن مظاهر العنصرية في المدرسة وفي المجتمع وعلى وسائل التواصل الاجتماعي؟

الجزء الثاني من الفعالية، لمن يرغب في التعمق والتعرف على القانون ضد التحريض على العنصرية.

1. **التعرف على موقف المشاركين من قانون مكافحة التحريض على العنصرية (في مجموعات صغيرة)**

- يُطلب من المشاركين قراءة قانون مكافحة العنصرية في مجموعات صغيرة. سيُطلب منهم أن يذكروا ويكتبوا لزملائهم الأحداث التي ناقشوها في الجزء أ من الفعالية.

هذا نص قانوني ومن الممكن أن يتطلب الأمر توضيحات لنص القانون. يساعد المشاركون بعضهم البعض.

- يُطلب منهم بعد ذلك تحديد ما إذا كانوا سيذهبون إلى المحكمة للتعامل مع الحادث الذي عرض عليهم. ما هي أسباب لجوئهم إلى الجهاز القضائي وما هي أسبابهم ضده؟

2. **مناقشة تلخيصية في المجموعة الأم:**

يُطلب من المشاركين تلخيص ما تعلموه في اللقاء مع الإشارة إلى النقاط التالية:

- ما هي الصعوبات التي تواجه كل من المقاربتين في تعريف ظاهرة التحريض؟
- كيف يساعدنا قانون مكافحة التحريض على العنصرية كمجتمع، وهل ستغيرونه؟
- هل يجب أن يكون هناك قانون ضد التحريض على العنصرية في المدرسة؟

معلومات للميسر:

النهج النفعي

ويفرق المنهج النفعي بين حرية التعبير والتحريض، وفق اختبار النتيجة المتوقعة، ويقترح فحص ما إذا كان التعبير المعني يشكل خطرا حقيقيا على الشخص وبيئته (وفق مبدأ **الخطر الواضح والفوري = خطر مؤكد**). فالخطر المؤكد الناتج عن الخطاب هو مفتاح التمييز بين حرية التعبير والتحريض.

مزايا وعيوب النهج ا النفعي: بشكل عام، فإن ميزة النهج النفعي هي توسيع حرية التعبير، لأن القيود عليها تنطبق فقط عندما يكون هناك خطر محدد نتيجة للتعبير المحرض. وفي غير ذلك فلا حظر على التعبير، حتى ولو كان فيه إساءة لأحد.

النهج المبدئي

يدرس النهج المبدئي محتوى كلمات الشخص، بغض النظر عن الموقف الذي تقال فيه. يجب تقييد المحتوى الذي ينفي مبادئ الديمقراطية أو حظره في التعبير، سواء كان ينطوي على "خطر فوري" أم لا.

مزايا وعيوب النهج المبدئي: بشكل عام، تكمن قوة هذا النهج في الحد من أشكال الكلام المسيئة. ولكن هذا هو أيضا عيبه - لأن الحد من التعبير، حتى لو كان مسيئا، يعزز في بعض الأحيان التفكير العقلاني، وفهم الواقع، والتعبير الشخصي، وأكثر من ذلك. بالإضافة إلى ذلك، هناك صعوبة في تحديد أشكال الكلام المسيئة، وما الذي يعتبر مسيئا لشخص ما، قد لا يعتبره شخص آخر مسيئا.

بطاقات تعريف لكلا النهجين

بطاقة التعريف أ – الموقف النفعي
مبدأ الخطر الواضح والفوري للتمييز بين حرية التعبير والتحريض (اختبار النتيجة)

ويعرّف الموقف النفعي التحريض بأنه خطاب يشكل "خطراً واضحاً وفورياً".
والسؤال الحاسم هو: في أي سياق قيلت الكلمات وما هو المتوقع أن يكون تأثيرها على المدى القصير.

"القضاة" أجرانت وبراك اعتمدا نهج هولمز، الذي يسمح، وحتى يستحق، بقمع حرية التعبير عندما يكون هناك "تهديد واضح وفوري" أو "احتمال كبير" للإضرار الجسيمة بالأمان الشخصي أو الجماعي نتيجة "الكلام". [...] التحريض هو تعبير يخلق في ظروف الأمر (مضمون التعبير والمتكلم والمستمع والجو) احتمال أن يؤدي إلى أعمال عنف وغير قانونية" (موشيه نجيبي، 1997).

بطاقة التعريف ب – الموقف المبدئي
التمييز بين حرية التعبير والتحريض (اختبار المحتوى)

وينص الموقف المبدئي على وجوب تعريف الأمور بأنها تحريض بحسب مضمونها. ولا ينبغي أن يتسم التحريض بتقييم نتائج الفعل، بل من حيث المبدأ. يجب تقييد المحتوى الذي يخالف مبادئ الديمقراطية أو حظره في التعبير، سواء كان ذلك ينطوي على "خطر داهم" أم لا. ويجب استبعاد منع التعبير الذي يتضمن إلغاء الاتفاق الديمقراطي الذي ينص على أن "لكل شخص حق متساو في الحرية". ووفقاً لهذا المعيار، ليس من العدل أن يستفيد من لا يقبل المبادئ الديمقراطية من ثمارها.

"إن مسألة حماية الديمقراطية هي مسألة مبدأ أخلاقي وليست مسألة مشروطة بمستوى الخطر أو قربه" (كوهين ألماجور، 241:1994).

قانون حظر التحريض على العنصرية (التعديل: 5556، 5558)

النقطة أ 1 التحريض على العنصرية أو العنف أو الإرهاب (تعديل 5772)

144 أ. التعاريف (تعديل: 5556، 5558)

على هذه المذكرة -

"العنصرية" - الاضطهاد أو الإهانة أو الإهانة أو إظهار العداء أو العداوة أو العنف أو التسبب في الكراهية تجاه الجمهور أو قطاعات من السكان، كل ذلك بسبب اللون أو الانتماء إلى عرق أو أصل قومي-عرقي؛

144 ب. حظر الإعلانات التي تحرض على العنصرية (التعديل: 5556)

(א) وقال الناشر شيئا بهدف التحريض على العنصرية، وعقوبته - خمس سنوات في السجن.

(ב) ولأغراض هذا القسم، لا يوجد أي سؤال حول ما إذا كان النشر قد أدى إلى عنصرية أم لا، وما إذا كان هناك حقيقة فيه أم لا.

144 ج. الإعلان مسموح (تعديل: 5556)

(א) إن نشر رواية حقيقية وعادلة عن فعل ما كما هو مذكور في المادة 144ب، لن يعتبر انتهاكًا لهذا القسم، بشرط ألا يتم ذلك بهدف إثارة العنصرية.

(ב) نشر اقتباس من الكتب الدينية وكتب الصلاة، أو الحفاظ على عبادة دين ما، لن يعتبر جريمة وفقا للمادة 144ب، بشرط ألا يتم ذلك بهدف التحريض على العنصرية.

144 د. حيازة إعلانات عنصرية (تعديل: 2016)

من يحوز بغرض التوزيع مطبوعة محظورة بموجب المادة 144ب بهدف إثارة العنصرية، عقوبته السجن سنة واحدة، وسيتم مصادرة النشر.

144 د2. التحريض على العنف أو الإرهاب (التعديل: 5572)

(א) الشخص الذي ينشر دعوة لارتكاب عمل من أعمال العنف أو الإرهاب، أو كلمات مدح أو تعاطف أو تشجيع لعمل من أعمال العنف أو الإرهاب أو دعم له أو التماهي معه (في هذا القسم - التحريض على النشر)، ووفقاً لما يلي: محتوى المنشور التحريضي والظروف التي نشر فيها، هناك احتمال حقيقي أن يؤدي إلى ارتكاب عمل من أعمال العنف أو الإرهاب، حكم عليه بالسجن خمس سنوات.

(ב) في هذا القسم، "عمل العنف أو الإرهاب" - جريمة تلحق الضرر بجسد شخص ما أو تعرض الشخص لخطر الموت أو الإصابة الخطيرة.

(ג) إن نشر حساب حقيقي وعادل لمنشور محظور بموجب أحكام الفقرتين (أ) و (ب)، لا يعتبر جريمة بموجب هذا القسم.

144 د3. حيازة إعلانات تحرض على العنف أو الإرهاب (تعديل: 2002)

كل من حاز بقصد التوزيع مطبوعة محظورة بموجب المادة 144د2، يعاقب بالسجن سنة واحدة، وتصادر النشرة.

144 هـ. تقديم تهمة

ولا يجوز تقديم لائحة اتهام بموجب هذه المادة إلا بموافقة كتابية من النائب العام.

مارك أ. 2 جرائم الكراهية (تعديل 5655)

144 و الجرائم ذات الدوافع العنصرية أو العداء تجاه الجمهور - ظرف مشدد (تعديل: 2005)

א. كل من يرتكب جريمة بدافع العنصرية كما هو محدد في العلامة أ.1 أو العداء للجمهور بسبب الدين أو الطائفة الدينية أو الأصل الطائفي أو الميول الجنسية أو كونه عاملاً أجنبياً، يعاقب بمضاعفة العقوبة المقررة للجريمة. نفس الجريمة أو السجن لمدة عشر سنوات، وكل ذلك بعقوبة أخف.

ב. في هذا القسم "جريمة" - جريمة ضد الجسد أو الحرية أو الممتلكات، جريمة تهديد أو ابتزاز؛ جرائم التنمر وإيذاء الجمهور الواردة في البندين (9) و(1) من هذا الفصل، وجريمة خدمة الجمهور والمتعلقة به الواردة في الفصل التاسع علامة (4)، جميعها ما عدا الجريمة التي يعاقب عليها بالعقوبة المقررة لها. السجن.

الموضوع الثالث: حكم الأغلبية وطغيان الأغلبية

مقدمة

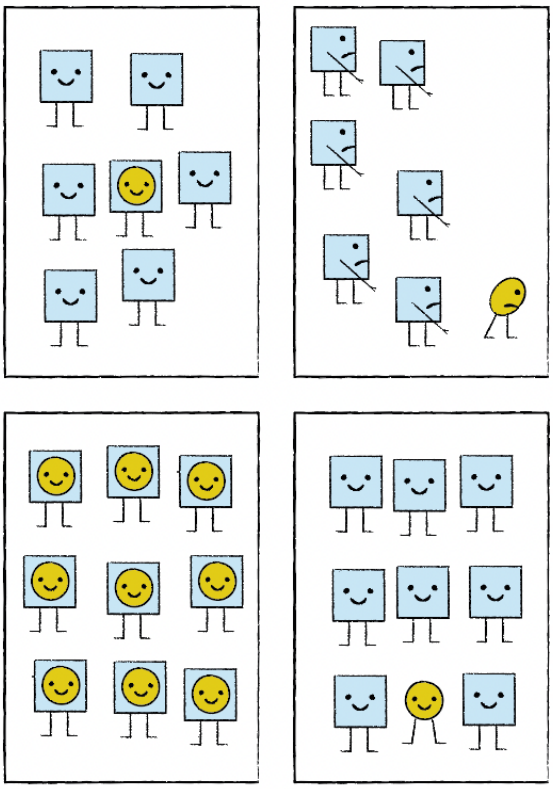

كثير من القرارات في الأنظمة الديمقراطية يتم اتخاذها بقرار الأغلبية، رغم أن هذه ليست الطريقة الوحيدة الممكنة لاتخاذ القرارات المشتركة، وهي بالتأكيد ليست الأفضل لتحقيق المساواة والحرية. الأغلبية لا تشمل الجميع، وبالتالي فهي ليست متساوية، وحرية من ينتمي إلى الأغلبية أكبر من حرية الأقلية. ولذلك فمن الممكن اتخاذ القرارات بالتوافق (القرار بالإجماع) وبطرق أخرى تعبر عن إرادة الجميع بطريقة أفضل. ومع ذلك، هناك العديد من المواقف التي لا يوجد فيها خيار سوى اتخاذ القرار بقرار الأغلبية. ويدعو هذا الوضع إلى مزيد من الحذر في استخدام عملية صنع القرار من قبل الأغلبية، كما يدعو إلى حماية هذه القاعدة من الاستخدام غير المناسب لسلطتها.

إن الحالة التي تستخدم فيها الأغلبية سلطتها لإيذاء الأقلية تسمى "استبداد الأغلبية".

"قد يصبح مبدأ قرار الأغلبية بسهولة مبدأ استبداد الأغلبية، وبالتالي فإن أحد الاختلافات الكبيرة بين الدول الديمقراطية والدول غير الديمقراطية هو الموقف تجاه الأقلية. إن محدودية سلطة الأغلبية وحقوق الأقلية التي لا جدال فيها تشكل مبدأ مركزيا في الديمقراطية، وهو مبدأ لا يرقى إلى مبدأ قرار الأغلبية" (من منشورات معهد هارطمان)

وتتناول الفعالية المقترحة هنا التعرف على ظاهرة "استبداد الأغلبية" وسبل التعامل معها ديمقراطيا. وسوف ندرس الإمكانيات الديمقراطية للحد من قرار الأغلبية، لضمان عدم إساءة استخدام سلطتها.

ويمكن الاطلاع على مصادر إضافية للمعلومات عن استبداد الأغلبية واستعراض للمفكرين الذين تناولوه:

ويكيبيديا هنا

فيديو قصير عن المعهد الإسرائيلي للديمقراطية: https://www.idi.org.il/galleries/23460

الفعالية: **حكم الأغلبية و استبداد الأغلبية**

هدف الفعالية:

- فحص السؤال: كيف تدافع ضد استبداد الأغلبية في الدول الديمقراطية؟

المواد/المساعدات:

- ورقة بها قائمة الحالات التي يتم البت فيها – نسخة لكل طالب (مثال مرفق).

سير الفعالية

الخطوة الأولى: معرفة ما هو استبداد الأغلبية ومناقشة الحالات

1. **توضيح ما هو استبداد الأغلبية:**
   - يُطلب من الطلاب البحث عن مقالات حول مفهوم " استبداد الأغلبية"؛
   - بعد القراءة - يُطلب منهم أن يشرحوا لزملائهم في بضع كلمات ما فهموه مما قرأوه.

2. **حالات للمناقشة:**

أ. يتم إعطاء كل مشارك قائمة الحالات (انظر نهاية الفعالية)، ويطلب من كل مشارك أن يقرر ما هي أفضل طريقة للتعامل معها.

ب. التقسيم إلى مجموعات مكونة من 5 مشاركين في كل مجموعة. يُطلب من كل مجموعة أن تقرر كيفية التصرف في كل حالة من الحالات الواردة في القائمة الموجودة بالورقة:

1. قبول قرار الأغلبية.
2. معارضة شخصية لقرار الأغلبية (لا يصوت معه)
3. القيام بسن دستور يُكتب فيه أنه في هذا النوع من الحالات لا يُسمح للأغلبية باتخاذ القرار، بل لكيان له سلطة مختلفة. (ماذا ستكون السلطة؟)
4. لانفصال عن الأغلبية وتشكيل مجموعة جديدة.
5. إعطاء المحكمة العليا إمكانية إبطال القوانين الاستبدادية
6. آخر

ج. يعرض ممثلو المجموعات مواقفهم بشأن هذا الموضوع أمام المجموعة الأم. من الممكن طرح أسئلة توضيحية. إذا كان هناك وقت، فيتم اقتراح على المشاركين فحص النسبة بين الأغلبية والأقلية في المجموعة الصغيرة التي جرت فيها المناقشة؛ وفحص ما إذا كانوا راضين عنها وكيف سيغيرون العلاقة إذا لم تكن مناسبة لهم؟

الخطوة ب – كيف يمكنك منع استبداد الأغلبية في مختلف البلدان الديمقراطية في العالم؟

الهدف من هذا الجزء من الفعالية هو التعرف على الطرق المختلفة الموجودة في العالم لمنع استبداد الأغلبية.

1. التقسيم إلى مجموعات عمل صغيرة تتكون كل منها من 4-5 مشاركين لتنفيذ مهمة باستخدام طريقة جيكسو، حيث تقوم كل مجموعة بالبحث في غوغل عن إحدى الأدوات أو الآليات الموضحة أدناه والتي يتم استخدامها في العالم من أجل منع استبداد الأغلبية. يقرأ أعضاء المجموعة معًا النص الذي يصف الطريقة التي طُلب منهم التحقيق فيها. ويشرحون لبعضهم البعض ما فهموه ويشكلون موقفًا حول كيفية شرحه لأعضاء المجموعات الأخرى. (على سبيل المثال، إذا تم تكليفهم بمهمة معرفة كيف يمنع الدستور استبداد الأغلبية، فيبحثون عن مصادر حول هذا الموضوع، ويدرسون مع أعضاء مجموعتهم ويخططون لكيفية شرح ذلك بأفضل طريقة لزملائهم).

2. إعادة التوزيع إلى مجموعات مكونة من 4-5 مشاركين - سيكون لكل مجموعة ممثل من جميع مجموعات جيكسو المذكورة أعلاه، بحيث يكون من الممكن في كل منها التعرف على جميع الأساليب الموجودة في العالم. (المجموعات الجديدة هي مجموعات مختلطة من الطلاب من المجموعات السابقة.)

- يشرح كل مشارك لأعضاء المجموعة الجديدة ما تعلموه في المجموعة السابقة التي كانوا فيها في طريقهم لمنع استبداد الأغلبية.
- يُطلب من المشاركين التفكير واتخاذ القرار بشأن أفضل طريقة لمنع استبداد الأغلبية في الدولة. ويُطلب منهم ترتيب الخيارات من الأفضل إلى الأقل جودة - من الأكثر ديمقراطية إلى الأقل ديمقراطية.

3. في مجموعات: يشير الطلاب إلى النقاش العام الذي يجري هذه الأيام في الدولة ويشاركون زملائهم الإجابة على السؤال - هل المعلومات المضافة إليهم من التعلم المشترك تجعلهم يرون النقاش العام الذي يجري في هذه الأيام الأيام في الدولة مختلفة أم لا؟

المواضيع التي يُطلب من كل مجموعة البحث فيها (في الخطوة الأولى، تقوم كل مجموعة بالبحث في موضوع واحد.

1. المجموعة الأولى – دستور ديمقراطي كوسيلة للحماية من استبداد الأغلبية
2. المجموعة الثانية - القوانين الأساسية كوسيلة للحماية من استبداد الأغلبية
3. المجموعة الثالثة – محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (محكمة فوق قومية)
4. المجموعة الرابعة - المحكمة العليا
5. المجموعة الخامسة - مجلسان منتخبان (البرلمان الأمريكي كمثال).
6. يمكنكم إضافة الخيار الخاص بكم.

4. **وفي الختام، سيُطلب من المشاركين في المجموعة الأم الإشارة إلى النقاط التالية:**

- ما هو أهم شيء تعلموه في اللقاءين في المجموعات - هل التعلم ذو صلة بحياتهم الاجتماعية في المدرسة؟ هل هذا الأمر ذو صلة بالنقاش العام الذي يجري هذه الأيام في الدولة؟
- ما الذي يمكن تعلمه مما يحدث حولنا هذه الأيام وما هي أفضل الطرق للتعامل مع الخوف من استبداد الأغلبية عموما وفي البلاد بشكل خاص؟

ورقة عمل جماعية: حالات للمناقشة

ا- عمل شخصي: عليك أن تقرر ما هي الطريقة الأفضل للتعامل مع كل حالة من الحالات التي أمامك.

- كان على سكان مبنى مكون من 5 طوابق أن يقرروا مكان وضع سلة المهملات الخاصة بالمبنى الذي يعيشون فيه. قرر المستأجرون بأغلبية الأصوات أن يتم وضع سلة المهملات عند باب المستأجر في الطابق الأول.
- في الفصول الدراسية، الأغلبية هم من الأولاد وأقلية من الفتيات. عدد الأولاد 20 وعدد البنات 10. كان هناك تصويت في الصف على من يُمنح الإذن باللعب في ملعب المدرسة أثناء فترات الاستراحة.قرر معظم الأولاد في الصف أن يكون الملعب تحت تصرفهم أثناء فترات الاستراحة.
- يتكون الصف في الغالب من الفتيات وأقلية من الأولاد. عدد البنات 20 وعدد الأولاد 10. تم إجراء تصويت في الصف وقررت الفتيات أن يكون الملعب تحت تصرفهن خلال فترة الاستراحة.
- وفي فرنسا، قررت الأغلبية منع المرأة المسلمة من ارتداء الحجاب على رأسها.
- في البلاد، قررت الأغلبية أن اليهود العلمانيين يجب أن يتزوجوا في حفل زفاف ديني.
- آخر: أضف مثالكم الخاص لحالة استبداد الأغلبية. يمكن أن يكون المثال من المنزل، أو المدرسة أو المجتمع أو البلاد.

ب. العمل الجماعي: قرر كيفية التصرف في كل حالة من الحالات الواردة في القائمة أعلاه:

1. قبول قرار الأغلبية.
2. معارضة شخصية لقرار الأغلبية (لا يصوت معه)
3. القيام بسن دستور يُكتب فيه أنه في هذا النوع من الحالات لا يُسمح للأغلبية باتخاذ القرار، بل لكيان له سلطة مختلفة. (ماذا ستكون السلطة؟)
4. لانفصال عن الأغلبية وتشكيل مجموعة جديدة.
5. إعطاء المحكمة العليا إمكانية إبطال القوانين الاستبدادية
6. آخر

الموضوع 4: الفصل بين السلطات وأهميته

مقدمة

ما هو بالضبط "الفصل بين السلطات"؟

توزيع السلطات بين السلطات الحكومية بحيث لا تنشأ حالة تركيز السلطة في يد سلطة واحدة. بمعنى ألا تكون هناك هيئة حاكمة واحدة تقوم بالتشريع، التنفيذ والقضاء – لأن هذا الوضع يشجع على الاستبداد ويضر بالحرية. فكرة الفصل بين السلطات سبقت الديمقراطية، لكنها اليوم تعتبر مبدأ أساسيا من مبادئ النظام الديمقراطي.

من مقال المعهد الإسرائيلي للديمقراطية : **كل ما تريد معرفته عن فصل السلطات في إسرائيل** :
https://www.idi.org.il/articles/28475

الفعالية: **الفصل بين السلطات وأهميته**

يقترح تنفيذ الفعالية في عدة دروس.

أهداف الفعالية

- فهم أهمية وجود السلطات المختلفة في الدولة الديمقراطية - التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- فهم أهمية الفصل بين السلطات في الديمقراطية.
- لفحص التوازن الصحيح بين السلطات.
- التعرف على أشكال الفصل بين السلطات في العالم.

المواد

- أوراق بريستول - ثلاثة لكل مجموعة مكونة من 5-4 مشاركين.
- شرائط بريستول/ورقية - حوالي 10 شرائط لكل مجموعة مكونة من 5 طلاب.
- أدوات للكتابة، أوراق، أقلام ملونة، مقص

سير الفعالية :

المرحلة الأولى

1. يتم تقسيم الفصل إلى مجموعات من 5-4 مشاركين. تتلقى كل مجموعة ثلاث أوراق بريستول وأشرطة من الورق وسيُطلب من أعضائها التصرف وفقًا للتعليمات التالية:
   - اكتبوا أحد العناوين في أعلى كل ورقة بريستول: السلطة التشريعية؛ السلطة التنفيذية؛ السلطة القضائية.
   - اكتبوا أدوار كل سلطة على شرائط من ورق البريستول وضعها على الورقة التي تصف تلك السلطة. وستكون قائمة واجبات السلطة المذكورة مكتوبة بشكل واضح على شرائط البريستول التي ستوضع على البريستول. (إذا كان الطلاب لا يعرفون أي منها، يمكنهم الرجوع إلى المصادر الموجودة على الإنترنت).
   - يقرأ المشاركون معًا قائمة وظائف كل سلطة من السلطات التي كتبوها على شرائط الورق.
2. يناقش أعضاء المجموعة السؤال - ما هو التأثير على الواقع الاجتماعي والسياسي لإلغاء كل سلطة (للتأثير عليهم كأفراد، كجزء من مجموعات جنسانية أو ثقافية أو قومية أو مجموعات انتماء أخرى):
   - ماذا سيحدث لو لم تكن هناك سلطة تشريعية؟
   - ماذا سيحدث لو لم تكن هناك سلطة تنفيذية؟
   - وماذا سيحدث لو لم تكن هناك سلطة قضائية على مختلف مكوناتها؟

   يقوم أعضاء المجموعة بتدوين استنتاجاتهم لعرضها على المجموعة الأم.

3. المناقشة المجموعة الأم:

- يُطلب من جميع المجموعات وضع الشعيرات أوراق البريستول التي قاموا بإعدادها في وسط الغرفة.
- تقوم كل مجموعة بعرض النتائج التي توصلت إليها - ما هي أهمية كل سلطة من السلطات والآثار المتوقعة لإلغاء كل منها.

المرحلة الثانية

1. يُطلب من المشاركين فحص ما إذا كانوا يرغبون في نقل وظيفة معينة توصف بأنها تابعة لسلطة واحدة إلى السلطة الأخرى. إذا كان الأمر كذلك، سيُطلب منهم نقل شريط بريستول إلى الموقع الجديد الذي فكروا فيه.
2. يتم دعوة المشاركين لأن يناقشوا عملية نقل الأدوار إلى سلطة أخرى ولعملية الاتصال بالطريقة التي يختارونها. يمكنهم التعبير عن رأيهم، ومحاولة الإقناع، ومنع النقل، وأي شيء يعتقدون أنه صحيح.
3. نقاش في المجموعة الأم:

أسئلة حول محتوى النقاش:

- ماذا يحدث عندما يتم نقل وظيفة من سلطة إلى أخرى؟

أسئلة حول السيرورة في المجموعات الصغيرة:

- كيف كان رد فعل المشاركين على نقل الشرائط؟
- أي من ردات الفعل كانت فعالة؟
- أي من ردات الفعل كانت مناسبة؟
- أي من ردات الفعل كانت مشروعة ديمقراطيا وأيها لم يكن كذلك؟ (هل الإقناع مشروع، هل هو قرار مشترك؟ هل النقل بالقوة أم غير ذلك؟)

تلخيص السيرورة بأكملها:

يطرح الميسر الأسئلة التالية:

- ما هو دور السلطات في الديمقراطية؟ ما هي الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها كل سلطة من السلطات؟
- هل ولماذا من المهم الإبقاء على جميع السلطات وماذا يحدث عند إلغاء إحداها؟
- هل يجب أن يكون هناك علاقة بين السلطات، في أي المجالات نعم وفي أي لا، وما هي طبيعة العلاقة؟
- من يجب أن يقرر أدوار كل سلطة، أو إلغاء سلطة، أو أي تغيير آخر في هذا السياق؟

ربط النقاش بالأحداث الحالية:

- ما هي المقترحات التي قدمتها الحكومة الحالية حول هذا الموضوع؟
- ماذا يمكن أن نقول عن هذه المقترحات بعد سلسلة المناقشات التي جرت في الصف؟

استكمال للمتعمقين -

- اقرأ المقال الذي يقارن بين الطرق المختلفة لفصل السلطات في مختلف دول العالم - على الرابط: https://www.idi.org.il/articles/28475 .
- ما يمكن تعلمه عن الاختلافات بينهما. ما هي إيجابيات وسلبيات كل نهج؟

الموضوع 5: انتخاب القضاة في دولة ديمقراطية

مقدمة

تجري هذه الأيام في الدولة نقاشات مؤثرة حول السبل المناسبة لتعيين القضاة.

في الفعالية المقترحة، نحاول أن نفحص مع المشاركين ما هي الطرق الصحيحة لاختيار القضاة في الدولة.

"في دولة ديمقراطية، تعد السلطة القضائية واحدة من سلطات الحكم الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، على الضوابط والتوازنات فيما بينها. والسلطة القضائية مكلفة بالحفاظ على سيادة القانون، الذي يخضع له كل شيء: سلطات الحكم، ومواطنو الدولة وكل من يأتي إلى أبوابها". بالإضافة إلى ذلك، فإن السلطة القضائية تحقق حقوق الإنسان (الحرية، الاحترام، المساواة، إلخ) وقيم الديمقراطية، التي هي الحصن الأخلاقي والمعنوي لدولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.

"يأخذ القاضي على عاتقه مهمة ثقيلة ومسؤولية كبيرة، ففي عمله القضائي، يحكم القاضي في المنازعات بين الإنسان وانسان، وبين الانسان والسلطة في القضايا المعروضة عليه. وهو يحسم في القانون المدني وفي قانون الأحوال الشخصية، ويضع الأعراف والقيم الراسخة والمجسدة في القانون. ويحافظ على سلوك أذرعة السلطة السليم، ويمنع إساءة استخدام السلطة، وإلحاق الضرر غير المتناسب وغير المناسب بحقوق الإنسان...".

(من مقال لـ: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، شخصية القاضي ، 25/04/2012 توفا ستراسبيرج كوهين)

وكما نرى، فإن هذا الموقف مسؤول للغاية ويتطلب تحقيقه الكثير من المعرفة والصفات الأخلاقية والالتزام بسيادة القانون وحقوق الإنسان. فكيف يمكن تحديد أصحاب الفضائل الموصوفة ومن هم القادرون على تحديد أماكنهم؟ هذه القضية تخص الكثير من المواطنين والسياسيين والمحامين، والفلاسفة، وعلماء السياسة،وغيرهم.

والغرض من هذه الفعالية هو فتح نافذة أمام الطلاب والطالبات للنقاش المعقد حول هذه القضية وكذلك تعريفهم بالأساليب المتبعة في مختلف دول العالم في هذا الشأن. الفعالية المقترحة هنا عبارة عن لعبة، ويبدو أنها بعيدة جدًا عن عالم القانون. نتناول أولاً مناقشة مسألة التعيين الصحيح للحكام في مباريات الكرة في الألعاب الرياضية، وذلك لتمكين الطلاب والطالبات من التواصل مع القضية المعقدة بطريقة تجريبية وبسيطة. ومن تشبيه الألعاب، ننتقل إلى النقاش الاجتماعي والسياسي الذي يثير المجتمع الإسرائيلي هذه الأيام ونسمح للمشاركين بالتعرف على ما يحدث في البلاد وفي العالم في هذا المجال.

نأمل أن تجد هذه الفعالية ممتعة ومفيدة.

فعالية: تعيين القضاة في دولة ديمقراطية – لعبة كرة اليد

أهداف الفعالية:

- دراسة ما هي أفضل طريقة ديمقراطية لانتخاب القضاة في الدولة.
- التعرف على طرق انتخاب القضاة في الدول الديمقراطية حول العالم.

المواد :

- كرة للعب (كرة القدم أو كرة اليد)، وسيلة لوضع علامات على الملعب (الطباشير، الشريط اللاصق، وما إلى ذلك).
- لوحان من الشوكولاتة (عادية، خالية من الغلوتين، نباتية، حلال، أخرى)
- المواد النظرية:

خلفية نظرية مقارنة حول تعيين القضاة في العالم – كيفية اختيار القضاة في الدول الأخرى – إجراءات تعيين القضاة – رؤية مقارنة: https://www.idi.org.il/parliaments/7961/7977

ما هو قانون انتخاب القضاة في دولة إسرائيل حتى هذه الأيام؟- مقال: تعيين القضاة في إسرائيل: أسئلة وأجوبة - https://www.idi.org.il/articles/46596

فيديو قصير حول تعيين القضاة في دولة إسرائيل - المعهد الإسرائيلي للديمقراطية: https://www.youtube.com/watch?v=m5IQ45_m2Wo

مقال "شخصية القاضي" https://www.idi.org.il/parliaments/7961/7966

سير الفعالية :

يشرح الميسر للمشاركين أنهم سيلعبون مباراة كرة يد، ولكن قبل ذلك عليهم أن يناقشوا من سيكون الحكام. **ليس المهم أن يلعبوا المباراة، المهم هو النقاش.** يستطيعون اللعب، ولكن فقط بعد الانتهاء من النقاش. إذا لم تتم اللعبة، يمكن ببساطة تقديم الشوكولاتة كجائزة لجميع المشاركين.

المرحلة الأولى – الاستعداد للعبة كرة اليد:

1. التحضير للعبة: التأكد من وجود كرة؛ تحديد أهداف اللعبة وتحديد خط الوسط للملعب/الصف (يمكنك استخدام الطباشير أو أي وسيلة أخرى، يمكن لعب اللعبة في ساحة المدرسة).
2. ينقسم الصف إلى مجموعتين متنافستين ويشرح الميسر قواعد اللعبة:
   1) الهدف من اللعبة: تسجيل أهداف أكثر من الفريق الآخر.
   2) طريقة تمرير الكرة بين اللاعبين هي من خلال تمريرات اليد.
   3) يقوم كل فريق بتعيين حارس مرمى.
   4) مدة المباراة ستكون 10 دقائق (إذا تعادل الفريقان تمدد المباراة لوقت إضافي).
   5) الفريق الفائز سيفوز بالجائزة (الشوكولاتة).

6) يشرح الميسر أن اللعبة لن تتم إلا بعد مناقشة القسم التالي.

المرحلة الثانية: مناقشة ما قبل المباراة

قبل بدء اللعبة، يجب إجراء مناقشة حول من هم حكام في لعبة كرة اليد ، وذلك في الخطوات التالية:

1. يتم تقسيم الصف إلى 5 مجموعات مناقشة. يُطلب من كل مجموعة الإجابة على الأسئلة التالية وصياغة موقف متفق عليه يتم تنفيذه خلال اللعبة:

من يعين الحكام الثلاثة في اللعبة؟

- المعلم أو الميسر
- أعضاء المجموعة الأضعف
- أعضاء المجموعة القوية
- الطلاب الذين لا يلعبون. (الصفوف الأخرى، الطلاب من نفس الصف الذين لا يريدون اللعب، آخرين)
- خبراء في كرة اليد
- ممثلو جميع الفئات المذكورة، وكم عددهم من كل مجموعة؟
- آخر

2. تقوم الفرق بوضع أسباب القرار المتخذ بشأن من سيعين حكام المباراة، والتي يقدمونها إلى المجموعة الأم.

3. **مناقشة في المجموعة الأم** - توضيح موقف المشاركين (مجموعة أو أفراد) من تعيين الحكام في المباراة:

- من يجب أن يختار القضاة؟
- من أي المجموعات يمكن اختيارهم؟ وفق أي معايير يتم تعيين القاضي ومن يجب أن يختاره ومن لا يجوز له اختياره؟
- هل هناك تشابه بين القضايا التي طرحت للنقاش في الفعالية والنقاش الذي يدور هذه الأيام حول تعيين قضاة المحكمة العليا؟ (إذا كان الطلاب يفتقرون إلى المعرفة الأساسية بالموضوع، فيمكن تزويدهم بالمواد المكتوبة التي تظهر في قائمة المواد أعلاه).
- صفوا التوازي بين المناقشة التي جرت في الصف والمناقشة التي تجري في الواقع.
- هل قواعد ومبادئ اختيار القضاة التي تم تحديدها في الجزء الأول من الفعالية صالحة أيضًا في المجال القانوني وفي المجال السياسي في البلاد. لماذا نعم ولماذا لا؟

المرحلة الثالثة - تعيين القضاة في الأجهزة القضائية في العالم أجمع.

1. معلومات مقارنة حول طرق تعيين القضاة في المحكمة العليا في مختلف دول العالم متاحة للمشاركين على الرابط: https://www.idi.org.il/articles/46596 .
2. التقسيم إلى مجموعات مكونة من 5 مشاركين (يفضل نفس المجموعات التي كانت في المرحلة السابقة) الذين يناقشون الطريقة المفضلة في رأيهم لتعيين القضاة من بين الطرق المتوفرة في مختلف البلدان، بما في ذلك إسرائيل. يُطلب من المشاركين استخدام المبادئ التي وضعوها في الجزء أ من النشاط.
3. **النقاش في المجموعة الأم:**
   - يعرض المشاركون مواقفهم فيما يتعلق بعملية اختيار القضاة التي يعتقدون أنها مناسبة.
   - يقوم الميسر بمقارنة موقفه مع المواقف المقترحة فيما يتعلق بتعيين الحكم في اللعبة: هل كانت المبادئ متشابهة؟ مختلف؟ ما هو الفرق؟ هل الاختلاف مبرر؟ هل يعود الاختلاف إلى اختلاف المصالح في الحالتين؟ هل هناك فرق بين الواقع واللعبة؟
4. **تلخيص**
   - من المهم الإشارة للطلاب إلى أنه خلافًا للادعاءات السائدة بأن القضاة في إسرائيل يعينون أنفسهم، فإن لجنة اختيار القضاة تدار من قبل أشخاص منتخبين. فيها أعضاء كنيست منتخبون من المعارضة والائتلاف، وفيها ممثلون عن نقابة المحامين المنتخبين بانتخابات ديمقراطية، وغيرهم.
   - وفي الختام يمكن عرض **فيديو قصير عن تعيين القضاة في دولة إسرائيل**، من اصدار المعهد الإسرائيلي للديمقراطية اعتبارًا من بداية أغسطس 2023: https://www.youtube.com/watch?v=m5IQ45_m2Wo

لعبة اختيارية للمعلمين الجريئين:

يمكن للمدرسين الجريئين إجراء اللعبة بطريقة فعلية - مع مراعاة القرار الذي تتخذه مجموعات المناقشة في الجلسة العامة، وبدء اللعبة بتعيين حكم من إحدى المجموعات. إذا كان هناك اعتراض على التعيين، فيقومون بإيقاف اللعبة، وتقسيم الطلاب إلى مجموعات، ويطلبون منهم تبرير اعتراضهم ثم الاختيار من بين الامكانيات الإضافية التي تظهر في الفعالية.

الموضوع 6: حق الترشح في النظام الديمقراطي

مقدمة

إن حق انتخاب ممثلينا للسلطة هو حق أساسي في أي دولة ديمقراطية. إن المشاركة المتساوية لمن يطبق عليهم القانون في تحديد محتواه هي فكرة عادلة وفعالة. الفكرة عادلة - لأن لكل شخص الحق في أن يعيش حياته وفقًا لفهمه؛ وهي فعالة – لأن ميل الناس إلى الانصياع للقانون الذي سنوه بمحض إرادتهم يكون أكبر، إذا كانوا شركاء في سنه، ويرون فيه أنه قانونهم.

يرتبط الحد الأقصى للمشاركة في اتخاذ القرار، في معظمه، بقدرة الشخص على تحمل المسؤولية عن أفعاله وكلماته. على سبيل المثال، لا يستطيع طفل يبلغ من العمر عام واحد تحمل مسؤولية القرارات ذات الأهمية، وبالتالي لن يشارك.

في تاريخ الفكر السياسي، طُرحت عدة أفكار بديلة لفكرة المساواة في الحق في اختيار الممثلين والترشح للسلطة. واقترح منح حق القرار والبت في أمور السلطة لمن ينتمون إلى عائلة معينة، ولذوي الخبرة في المجالات التي تتم مناقشتها، ولأولئك الذين يعتبرون حكماء، وغيرهم. وكان لهذه المقترحات منطقها الخاص. يجب فهم مبدأ المساواة في الحق في الانتخاب والترشيح على خلفية القيود المفروضة على الطرق البديلة. انضمت النساء إلى دائرة الناخبين، بعد ذلك بكثير، وهناك من يشكك في هذا الحق حتى هذه الأيام. (في إسرائيل هناك أحزاب دينية لا تسمح بانتخاب النساء ممثلات في الكنيست والحكومة).

فماذا إذن يرد الانسان الديمقراطي على الطرح القائل بأن للخبراء حق الانتخاب والترشيح في مجالات صنع القرار التي يفهمون فيها، بينما يحرم بقية الشعب من هذا الحق؟

يجيب الانسان الديمقراطي أن المعرفة هي بالفعل عنصر مهم في اتخاذ القرارات، ويجب بذل كل جهد ليكون أفراد المجتمع الديمقراطي مثقفين؛ لكن الديمقراطي يؤكد أيضًا على حقيقة أن القرارات السياسية، حتى لو كانت مرتبطة بمعرفة معينة، تحتوي دائمًا على عنصر قيمي، حيث لا تكون للخبير أفضلية على جميع الناس. فالطبيب، على سبيل المثال، يستطيع أن يعرف ما إذا كان يعطي المريض هذا الدواء أم ذاك، لكنه لا يستطيع أن يقرر ما إذا كان من الأفضل للشخص أن يعيش أو يموت كرد فعل لمعاناة كبيرة. هذه القضية هي قضية قيمية ويجب أن يقررها البشر، الذين لهم الحق في أن يعيشوا حياتهم وفقا لقيمهم. يستطيع الخبير تزويد الناخبين والمنتخبين بالمعرفة حول النتائج المحتملة لانتخاباتهم، لكنه لا يحدد الأولويات لهم؛ وهكذا في الطب والاقتصاد والتربية والتعليم وغير ذلك.

يجيب الانسان الديمقراطي أيضًا بأن الخبراء لديهم مصالح مثل أي شخص آخر، وأن إعطائهم وحدهم الحق في اتخاذ القرار فقط يعني إعطاء الفرصة لجزء فقط من السكان لتعزيز مصالحهم.

وماذا يجب الإجابة على الاقتراح الرائع بمنح حق التصويت للحكماء؟

أولاً، يقال إن الحكماء لديهم أيضًا اهتمامات مثل الخبراء، وثانيًا - ليس من الممكن تحديد **من يقرر** من هم الحكماء.

وبعيداً عن مسألة من يحق له انتخاب مؤسسات السلطة، فإن مسألة من يحق له أن يُنتخب تطرح بطبيعة الحال. هل الأسباب التي تبرر المساواة في حق التصويت صالحة أيضًا لحق الترشيح للانتخاب، أم أن هذا نقاشًا مختلف جذريًا؟ هل يجب أن يُمنح كل رجل وامرأة حق متساوٍ في الانتخاب، أم يجب أن يكون ذلك محدودًا؟ فهل ينبغي للديمقراطية الدفاعية أن تمنع أولئك الذين يعارضونها من حيث المبدأ من اشتراكهم في انتخاب في مؤسسات السلطة؟ هل يجب أن يكون للمجرمين السابقين والحاليين الحق في أن يُنتخبوا أم يجب تقييد حقهم؟ هل ينبغي أن ينص القانون على القيود

المفروضة على الحق في الترشيح، أم أن الناخبين هم الذين ينبغي عليهم ببساطة عدم انتخاب أشخاص لا يستحقون ذلك؟

في هذه الفعالية " **الحق في الترشيح** " - يناقش المشاركون السؤال: من يجب أن يُمنح حق الترشيح، ويحاولون معًا فهم المنطق الكامن وراء الموقف الديمقراطي.

في أساس الموقف الديمقراطي تقف فكرة أن كل فرد يجب أن يُعطى حق الانتخاب والترشيح، لأنه عندها تزداد الفرصة بأن يشعر الجميع بأنهم شركاء في النظام فانهم يرغبون في حمايته وتطويره بما يعود بالنفع عليهم. من كل الناس. المشاركة في قرارات السلطة من خلال المشاركة في تحديد الحكام تعزز إمكانية التعبير لكل شخص عن مواقفه. وهذا على المستوى النفعي، لكن هذا المبدأ صحيح أيضاً من حيث المبدأ وينبع من الحق الأساسي في المساواة.

ولهذا الموقف العام تحفظات تنبع من حاجة النظام الديمقراطي إلى الدفاع عن نفسه ضد من يرغب في استخدام أدواته للقضاء عليه. فكيف نعرف نوايا المرشح؟ كيف نحد من قدرته على استخدام السلطة التي منحناها له للحفاظ على الحقوق المتساوية للجميع، لتحقيق أهداف متضادة؟

فعالية: الحق المتساوي في الترشيح للانتخابات في بلد ديمقراطي

أهداف الفعالية

- فحص من يجب أن يمنح حق الترشيح في دولة ديمقراطية.
- فهم المنطق الكامن وراء الموقف الديمقراطي المتمثل في الحق المتساوي في الانتخاب والترشيح.

المواد:

- ورقة المهام وقائمة المعايير - مرفقة.
- ادوات كتابة

سيرورة الفعالية

1. يتم تقسيم المجموعة الأم إلى مجموعتين أو ثلاث مجموعات (ما يصل إلى 10 مشاركين لكل مجموعة).
2. تتلقى المجموعات المهمة التالية مع قائمة المعايير:

يتم تعيين مجلس تأسيسي للبلاد، والذي سيتم إنشاؤه قريبًا.
يجب عليك تحديد من يسمح له بالترشيح في هذا البلد.
مرفق قائمة بالمعايير الممكنة للاختيار من بينها، ولكن يمكن أيضًا إضافة معايير أخرى.

ملاحظة: عدد المعايير في القائمة كبير، إذا كان الوقت متاح للميسر، فمن يمكن اختيار جزء منها لمناقشتها في المجموعة.

3. بعد أن تختار المجموعات معاييرها، يُطلب من المشاركين في كل مجموعة تحديد:

ا- من يكون مسؤولاً في دولته عن تطبيق المعيار الذي اختاروه. (لذا، على سبيل المثال، إذا اختاروا إعطاء الحكماء حق التصويت، فيتعين عليهم وصف من يحدد من هم الحكماء وكيف يكونون).

ب- من يمثل المجموعة ليطرح استنتاجاتها في المجموعة الأم. وما هي معايير اختياره؟

4. نقاش في المجموعة الأم: يقدم ممثلو المجموعات استنتاجات مجموعتهم فيما يتعلق بالمعايير المختارة وعملية الاختيار.

- هل ظهرت صعوبات أثناء العمل الجماعي؟
- هل القرارات المتخذة في المجموعات تعطيكم الشعور بأنك لو كنت عضوا في المجتمع الموصوف فإن حقوقك محفوظة؟
- كيف قررتم ممثل المجموعة؟
- هل القرار يتوافق مع المعايير التي وضعتموها بشأن انتخاب النواب في البرلمان؟
- هل هناك تطابق بين موقفكم في المجموعة وموقفكم من القضايا الراهنة التي تناقش في الدولة.

5. تلخيص:

ومن الفعالية يمكن معرفة أن أي معيار يقيد حق الترشيح يعرض في الواقع حق الجميع للخطر: فالذي يقيد حق الترشيح في وقت ما، يمكن أن يقيد له الآخرون حق الترشيح في وقت آخر، أو في أوضاع أخرى. وهكذا، على سبيل المثال، يمكن للشباب أن يطالبوا بتقييد سن الانتخاب لكبار السن، وعندما يصلون هم أنفسهم إلى سن الشيخوخة، ينطبق عليهم التقييد.

وينبغي للمرء أن يدرك أن أولئك الذين يصوغون المعايير المقيدة ينكرون حق أولئك الذين تنطبق عليهم المعايير، وبالتالي ينبغي تخفيف القيود قدر الإمكان. ومع ذلك، يجب علينا أيضًا أن نضمن أنفسنا قبل انتخاب أولئك الذين يسعون إلى استخدام السلطة الممنوحة لهم، لإلغاء النظام الديمقراطي الذي جعل انتخابهم ممكنًا.

ورقة عمل:
من الذي يجب أن يُمنح حق الترشيح لمنصب في السلطة في دولة ديمقراطية؟

تم تعيكم ن في المجلس التأسيسي لدولة سيتم إنشاؤها قريبا. يجب عليك تحديد:

ا- من يسمح له **بالترشيح** لمناصب في هذه الدولة؟ (قائمة المعايير أدناه)

ب- بعد ذلك عليكم أن تقرروا: **من يجب أن يكون المسؤول في الدولة عن تطبيق المعيار المختار**. (مثال: إذا اخترتم منح الحكماء حق الترشيح، فيتعين عليك وصف من يحدد من هم الحكماء).

ج- **قرروا من بين أعضاء المجموعة الذي سيعرض قراراتكم في المجموعة الأم:** وما هي معايير اختياره؟

قائمة **بالمعايير التي** يمكنكم **الاختيار** منها "من يحق له الترشيح". يمكنكم إضافة اليها.
1. يحق الترشيح للجميع.
2. يحق الترشيح لـلحكماء فقط.
3. يحق الترشيح لـلأشخاص ذوي المعرفة المهنية في هذا المجال فقط (وزير الصحة – طبيب، وزير المالية – خبير اقتصادي، وما إلى ذلك).
4. يحق الترشيح لمن في سن 14 عامًا فما فوق فقط.
5. يحق الترشيح فقط لمن في سن 25 وما فوق فقط.
6. يحق الترشيح فقط لمن في سن 40 وما فوق فقط.
7. يحق الترشيح لـأولئك الذين هم على استعداد لقبول قرار الأغلبية فقط.
8. يحق الترشيح للأشخاص وفقا لآرائهم فقط.
9. يحق الترشيح لـلأشخاص وفقًا لأصلهم/هويتهم العرقية فقط.
10. يحق الترشيح لـلأشخاص وفقًا للطافتهم وجاذبيتهم فقط.
11. يحق الترشيح لـلأشخاص وفقًا لهويتهم الجنسية فقط.
12. يحق الترشيح للأشخاص وفقا للممتلكات التي لديهم فقط.
13. يحق الترشيح لـلأشخاص الأصحاء جسديا فقط.
14. يحق الترشيح لـلأشخاص الأصحاء نفسيا فقط.
15. يحق الترشيح للأقوياء فقط.
16. يحق الترشيح لـلأشخاص الذين لديهم أكثر من 10 سنوات من التعليم فقط.
17. يحق الترشيح لـأولئك الذين ليس لديهم سجل جنائي فقط.
18. يحق الترشيح لـلأشخاص الذين كانوا في البلاد لأكثر من عامين فقط.

19. يحق الترشيح للأشخاص غير المشتبه بهم في ارتكاب أعمال إجرامية فقط.
20. آخر:

الموضوع 7: حد طاعة القانون

مقدمة

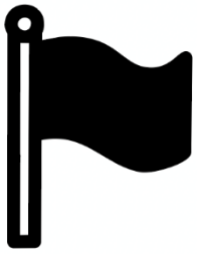

في هذه الأيام المضطربة للانقلاب السلطوي، تسمع أصوات مختلفة بين المحتجين لانتهاك قوانين الدولة الحالية والمستقبلية. يرى البعض في الدعوة إلى خرق القوانين مس فادح للديمقراطية، ويرى البعض الآخر أنها ضرورة، إذا أردنا ضمان استمرار وجود النظام الديمقراطي في البلاد.

إن الجدل حول مسألة حد الطاعة يرافق الفكر السياسي منذ الأزل. وقد كتب عنها العديد من المؤلفات، بعضها معروف لدى طلاب المدارس (" أنتيجوني " لسوفوكليس، محاكمة سقراط، وغيرها). إن هذا الفكر يسبق النقاش الديمقراطي الداخلي، حول السماح بعصيان قوانين الدولة ومتى.

لقد أوضحت وحشية الحرب العالمية الثانية بطريقة لا لبس فيها أننا إذا كنا نريد الحياة وإذا أردنا أن يستمر النظام الديمقراطي في الوجود، فإن هناك مواقف يكون فيها من واجب كل شخص أخلاقي عصيان النظام الديمقراطي. سواء تم اقراره من قبل الأغلبية أو بطرق ديمقراطية مشروعة على ما يبدو.

لقد علمتنا شخصيات بارزة في تاريخ البشرية عن قوة العصيان والمواقف التي تتطلب هذا الإجراء (غاندي، وروزا باركس، وغيرهم الكثير).

ما هو العصيان وما هي أنواعه، ومتى يكون العصيان شرعيا أو غير شرعيا ديمقراطيا، ومتى يكون واجبا على المواطن الديمقراطي؟

ولكي يتمكن طلابنا من إجراء مناقشة عقلانية حول هذا الموضوع، يجب أن يعرفوا أنواع العصيان للقانون، وأن يميزوا كديمقراطيين متى يكون استخدام العصيان مشروعة ومتى لا؟

وتأتي الفعالية المقترحة ضمن فصل كامل في كتاب "لا توجد ديمقراطية واحدة" يتناول التعرف على المبادئ الأساسية للديمقراطية، بما في ذلك سيادة القانون وحدودها.

وفي هذا الإطار، نزود المعلمين بفعاليات للتعرف على أنواع عدم الامتثال الموجودة، الديمقراطية وغير الديمقراطية.

مقالة ذات صلة بالموضوع:

البروفيسور أشعيا تدمر https://drive.google.com/file/d/1GA3VDqmXjeWWmZrtESnKVd6bSR2IX8-i/view

فعالية: أنواع العصيان المختلفة للقانون ومتى تكون مشروعة

أهداف الفعالية

- التعرف على أنواع العصيان المختلفة للقانون بشكل عام وفي الدولة الديمقراطية بشكل خاص.
- تعرف على أنواع العصيان للقانون المشروعة ومتى؟

المواد

- أربع فقرات قراءة من كتاب " **العصيان المدني** " **لحمي بن نون** (1992، ص 32-27) **"أنواع العصيان المختلفة** ": قراءة المقطع أ: "التمرد"، قراءة المقطع ب: "الاحتجاج"، قراءة القسم 3 : "الرفض الضميري" قراءة القسم 4: "العصيان المدني"
- بطاقتا مهمة: "أنواع مختلفة من الرفض"؛ "أمثلة مختلفة على العصيان"
- العديد من الصحف اليومية، وحوالي 20 ورقة بريستول، وعدة مقصات، وشريط لاصق.

سير الفعالية

1. يتم تقسيم المجموعة الأم إلى مجموعات تضم كل منها أربعة إلى خمسة مشاركين. تتلقى كل مجموعة نسخًا من إحدى الفقرات التي تصف نوعًا واحدًا من الرفض، وبطاقة مهمة "أنواع الرفض المختلفة". ويطلب منهم اتباع التعليمات التالية:
   - **أ.** اقرأوا معًا مقطع القراءة الذي تسلمتموه.
   - **ب.** خططوا كيفية شرح ما هو مكتوب فيه للمشاركين الآخرين في المجموعة.
   - **ج.** فكروا في الأمثلة التي توضح نوع الرفض الموصوف في المقطع الذي تقرأونه.
2. يتم تقسيم المجموعة الأم إلى مجموعات جديدة مكونة من أربعة إلى خمسة مشاركين، حيث يوجد في كل مجموعة ممثلون عن كل مجموعة من المجموعات السابقة يقرأون قسمًا مختلفًا من النص (وبهذه الطريقة تغطي المجموعة قراءة المقالة بأكملها). يوضح الميسر أنه يجب على كل مشارك أن يصف المقطع الذي قرأته مجموعته السابقة، ويخبرنا بنوع الرفض الذي تعلمه ويوضحه بالأمثلة.
3. تتسلم كل مجموعة بطاقة المهمة "أمثلة متنوعة للعصيان" وعدد من أوراق البريستول والغراء والمقص بالإضافة إلى عدد من الصحف اليومية ويوضح ما هي المهمة التي يجب على أعضاء المجموعات القيام بها:
   - **أ.** ابحثوا في الصحف عن توثيق حالات العصيان المختلفة للقانون وقصوا المقالات/الأخبار ذات الصلة.
   - **ب.** افرزوا القصاصات الصحفية حسب أنواع عدم الالتزام التي علموا بها.
   - **ج.** اكتبوا على رأس كل واحدة من أوراق البريستول نوعاً مختلفاً من العصيان للقانون وألصقوا عليها القصاصات الصحفية المناسبة.

4. نقاش في المجموعة الأم:

- يقوم ممثلو المجموعات بلصق أوراق البريستول التي أنشأتها مجموعتهم على اللوح، ويعرضون المقالات الصحفية التي اختاروها ويشرحون العلاقة بين الأمثلة والأنواع المختلفة لعدم الامتثال للقانون.
- يناقش الميسر مع المشاركين السؤال: ما هي أنواع العصيان المشروعة غير المشروعة في مجتمع ديمقراطي، وما هي أنواع العصيان التي يجب القيام بها ولماذا؟

5. تلخيص:

- تلخيص ما قاله المشاركون والتذكير بالأنواع المختلفة من العصيان للقانون في بلد ديمقراطي كما هو موضح في فقرات القراءة.
- توضيح الفرق بين أنواع العصيان المشروعة وغير المشروعة للقانون في دولة ديمقراطية وتوضيح أن الحكومة وقوانينها مشروعة طالما أن السلطة ملتزمة بالمبادئ الديمقراطية. ومن ناحية أخرى، فإن الاستبداد ونظام الحكم العنصري لا يلزمان المواطنين بإطاعة القانون.
- يتم توضيح أن شرعية نظام الحكم تستمد من طريقة انتخابها، ومن التزام المشرع نفسه بالقوانين التي يسنها، ومن مساواة المواطنين والسلطة أمام القانون، ومن منح المواطنين الفرصة لتغيير القوانين القائمة بشكل ديمقراطي.
- من المفترض أن يستخدم المواطن في الدولة الديمقراطية الأدوات الديمقراطية المتاحة له لتغيير القوانين القائمة، مثل: حرية المعلومات وحرية التعبير، وحق الانتخاب والترشح والقدرة على إقناع مواطنيه عدم انتخاب مشرع قوانينه غير مقبولة عليهم. يجوز للمواطن الديمقراطي، بل ويجب عليه، أن يثبت حقه في الإضراب، ويتم منحه مجموعة متنوعة من الطرق للتعبير عن موقفه. واذا حرم من هذه الحقوق فتطرح مسألة العصيان. هذا لا يعني أنه لا توجد حالات يجوز فيها تقييد الحق بشكل عملي لما يتطلبه ذلك من توازنات وقت التعارض بين الحقوق، بل لا بد من الفحص إذا كان الأمر كذلك).
- يجب التأكيد على أنه **إذا كانت السلطة ملتزمة بالمبادئ الديمقراطية فلا شرعية للرفض.** والاستثناء في هذا السياق هو **الرفض الضميري**. وهذا النوع من الرفض مشروع لأنه لا يشكل تهديدا للنظام الديمقراطي.

يدور الخلاف بين مفكري مختلف أنواع الديمقراطية حول موضوع القانون بشكل رئيسي حول مسألة **كيفية التصرف عندما تكون السلطة غير ملتزمة بالديمقراطية:** فالبعض يرى في هذا الوضع انتهاكا لعقد السلطة مع المواطن ولذلك يسمح بالرفض، بينما يخشى آخرون أن يكون ضرر الرفض أكثر من نفعه. في هذه المواقف، ومن أجل عدم الوقوع في الفوضى، يحاول المفكرون وضع علامة على تدريج محتمل للإجراءات ضد السلطة من شأنها أن تشجعها على تحسين طريقتها. ولذلك فإن الخلاف في هذه القضية لا يتعلق بمسألة مشروعية الرفض، بل بمدى جدواه.

مع ذلك، من المهم أن نلاحظ أن عصيان القانون في النظام الديمقراطي هو جزء لا يتجزأ من النظام. يُلزم الطغاة رعاياهم بإطاعة القانون في كل حالة وفي كل موقف، وينكر الفوضويون القانون من حيث المبدأ. يضع النظام الديمقراطي نظامًا اجتماعيًا أكثر تعقيدًا، يتضمن أيضًا حدود الطاعة نفسها (على سبيل المثال، في القوانين العسكرية لدولة إسرائيل، هناك التزام بعصيان القانون عند إصدار أمر غير قانوني بشكل واضح، وهذا ما جرى في أعقاب المجزرة التي وقعت في كفر قاسم).

مقاطع قراءة: أنواع مختلفة من العصيان

قراءة المقطع أ: التمرد

التمرد هو عمل جماعي منظم لخرق القانون بدوافع سياسية، والغرض منه هو تغيير - بشكل مباشر أو غير مباشر - النظام أو الترتيبات الدستورية القائمة. عادة ما يحدث التمرد عندما تكون هناك فجوة كبيرة بين توقعات المجموعة المتمردة والواقع. في وقت حدوثه، لا يعترف التمرد بالقانون القائم في البلاد ويقوم بإجراءات كثيرة - الإرهاب، وحرب العصابات، والاحتجاج السياسي على، بأنواعه واضافة للعصيان المدني.

يميز البعض التمرد عن الثورة والانقلاب: إذا لم يكن غرض التمرد بالضرورة إحداث تغييرات جذرية في النظام أو في الترتيبات القانونية والاجتماعية القائمة، فهو ليس ثورة غرضها خلق مثل هذه التغييرات الجذرية. وإذا لم يكن هدف التمرد بالضرورة إسقاط الحاكم، فهو ليس انقلابا، لأن هدف الانقلاب هو إسقاط الحاكم.[1]

يدرج البعض في مصطلح "التمرد" انقلابًا أو حتى ثورة. على وجه التحديد، يستبعد هذا التعميم بشكل شبه كامل العصيان المدني من عالم التمرد ويجعل المصطلحين مختلفين تمامًا. وبما أن فعل العصيان المدني يحترم القانون بشكل أساسي، والغرض منه هو إحداث تغييرات في تشريع **معين** أو سياسة **محددة**، فهناك خط فاصل بين العصيان المدني والتمرد، على الرغم من عدم وجود اختبار تجريبي فيما يتعلق كم من القوانين يجب انتهاكها لكي تنتمي إلى هنا أو هناك.

حامي بن نون، **العصيان المدني**، 5722 1992، ص 28-27

قراءة المقطع ب: الاحتجاج

يختلف الاحتجاج السياسي القانوني [...] عن أعمال العصيان المدني، من حيث إنه لا يشكل انتهاكًا للقانون وبالتالي لا يمثل مشكلة (على الأقل في النظام الديمقراطي). الاحتجاج هو رد فعل عام على حالة معينة نشأت نتيجة لقانون أو سياسة يشعر المتظاهر أنها تضر به أو ببيئته. يقوم بالاحتجاج على أشكاله بشكل رئيسي من قبل أفراد أو مجموعات تفتقر إلى السلطة السياسية - أو تفتقر إلى قوة سياسية كبيرة - عندما يفشل النشاط السياسي الروتيني من جانبهم، أو يصبح غير فعال أو غير ممكن. في هذه الحالات، يكون الاحتجاج موجهًا ضد الكيانات والشخصيات والقوانين والظواهر والعمليات والسياسات التي تحظى باعتراف مؤسسي أو اجتماعي أو سياسي. يُعرف الاحتجاج بأنه نشاط سياسي يهدف إلى التعبير عن الرأي بشكل صارخ، ويستخدم كأداة لتخفيف التوترات والإحباط أو كوسيلة للمساومة والابتزاز لتحقيق أهداف سياسية.

غالبًا ما يتم التعبير عن الاحتجاج القانوني بطريقة خارج البرلمان ويتضمن نشاطًا تسمح به قواعد اللعبة الديمقراطية. يمكن التعبير عن هذا الاحتجاج في المظاهرات، والإضرابات بجميع أنواعها، والمسيرات، وفتح أكشاك لجمع التواقيع على العرائض وتقديمها، وإجراء مناقشات عامة، وإنشاء الوقفات الاحتجاجية، والاضطرابات "المشروعة" (تلك التي لا تؤدي إلى توجيه اتهامات) والنداءات غير المباشرة إلى وسائل الاعلام. ومن ناحية أخرى، فإن الاحتجاج غير القانوني ينطوي على خرق القانون أو استخدام الفوضى "غير المشروعة". لا يتم إجراء مثل هذا الاحتجاج وفقًا لقواعد اللعبة المقبولة في دولة ديمقراطية، وقد يتجلى في مقاطعة السلطة، ورفض تلقي خدمات الدولة والوفاء بالواجبات المدنية (مثل الخدمة في الجيش، ودفع الضرائب والمثول أمام محاكم الدولة)، والإضراب عن الطعام، وحتى في أعمال العنف مثل قطع الطرق وحرق الإطارات والتهديد بزرع القنابل وغيرها.

---

[1] **معجم المواطنة والمجتمع والدولة** (تحرير شاتز وأرييل، دفير، 1989)، ص 232.

من الصعب أن نحدد بدقة أين يقع الخط الفاصل بين الاحتجاج **الديمقراطي** الصارخ (العصيان المدني) والاحتجاج السياسي القانوني من جهة والاحتجاج المناهض للديمقراطية من جهة أخرى. من الشائع الافتراض أنه عندما يتجلى الاحتجاج في اتخاذ إجراءات غير قانونية لا تشكل ردة عن سيادة القانون وشرعية النظام الديمقراطي والسلطة القائمة - فإن هذه ليست إجراءات مناهضة للديمقراطية، وبالتالي فهي ليست إجراءً مناهضًا للديمقراطية. وهي ليست تمردا حقيقيا، بل عصيانا مدنيا. ومن ناحية أخرى، قد يقترب العصيان المدني من الاحتجاج السياسي القانوني.[2]

من الشائع اليوم . على الأقل في المجتمع الغربي . أن ننظر إلى الاحتجاج السياسي كوسيلة للتعبير ترتكز على حقوق الإنسان الأساسية. وبالتالي، فإن الاحتجاج، بما يتناسب مع المبادئ الديمقراطية والليبرالية، ليس سلبيًا بطبيعته، ودوره هو إرسال إشارة إلى الحكومة وأنظمتها التابعة بأنه يجب ملاحظة الأعطال العامة مثل القانون المخالف أو السياسة المشوهة. ومن ثم، فإن الاحتجاج قد يكون بمثابة صمام أمان لتفريغ التوترات والحفاظ على سلامة المجتمع ونظام الحكم والنظام القضائي. لذلك، «من المناسب» ألا تحبط الحكومة احتجاجاً قد يكون ضاراً على المدى القصير، لكنه قد يكون مفيداً على المدى الطويل من خلال المساهمة في استقراره.

أولئك الذين يعارضون الحق في العصيان المدني يستخدمون أعمال الاحتجاج المسموح بها كورقة التين: فوفقًا لهم، تسمح الديمقراطية بالاحتجاج بقواعد واضحة وبالتالي فهي مشروعة وقانونية. إذا كان القانون أو السياسة غير عادلة، فهناك طرق قانونية للتأثير على الرأي العام، وبالتالي ليست هناك حاجة للعصيان المدني. هناك ثلاث حجج ضد هذا الرأي: الأول، أن جميع أشكال الاحتجاج القانوني قد تكون غير فعالة في ظل ظروف معينة ("الكلاب تنبح والقافلة تسير")، وعندها فقط تبقى طريقة غير قانونية، مثل العصيان المدني. والحجة الثانية هي أن الحكومة معتادة على أشكال الاحتجاج المعروفة وتعرف كيف تستعد لها، وبالتالي فهي ليست فعالة مقارنة بالعصيان المدني الذي قد يكون فعالا. علاوة على ذلك، فقد سئم الجمهور - أو سئم - من الاحتجاجات ومعظمها لا يتجاوز حتى عتبة الاهتمام؛ ومن ناحية أخرى، قد يتجاوز العصيان المدني نفس عتبة الاهتمام ويغير الأمور قبل أن يتشكل وضع لا رجعة فيه.

حامي بن نون، **العصيان المدني**، 1992، ص 30-28.

قراءة المقطع ج: الرفض الضميري

من المهم التمييز بين العصيان المدني والرفض الضميري، حيث يخلط الكثيرون بين هذين الاثنين، اللذين ينتميان إلى فئات مختلفة ويستحقان معاملة مختلفة. الرفض الضميري هو انتهاك للقانون لأسباب **أخلاقية** . إنه عمل **خاص** يقوم به شخص يسعى إلى منع ارتكاب ظلم أخلاقي نتيجة إطاعة قانون يرى أنه سيئ **أخلاقيا**، جزئيا أو كليا. يعتقد الرفض الضميري أنه ممنوع أخلاقيا من إطاعة هذا القانون، أي أنه يعزو انتهاك القانون إلى مبدأ أخلاقي أعلى يخضع له القانون. هذا المبدأ الأسمى قد يكون دينيًا، وربما يكون إنسانيًا-إلحاديًا. على أية حال، يعتقد الرفض الضميري أن الدولة تخضع لنفس المبدأ الأسمى، وبالتالي لا يمكن أن تكون السلطة العليا فيما يتعلق بقرارات القيمة الأساسية للشخص. وفي رأيه أن أصل قوانين الدولة ليس إلا الاتفاق بين أفراد جماعة بشرية، ولذلك لا يمكن لهذه القوانين أن تدعي لنفسها صحة السلطة المطلقة.

ومن ناحية أخرى، قد ينبع العصيان المدني **أيضًا** عن أسباب أخلاقية؛ ولكن، كما يشير اسمه، فهو أولاً وقبل كل شيء نشاط احتجاجي مدني عام ينبع من المسؤولية المدنية، والغرض منه هو تغيير قانون أو سياسة لا يتفق معها المحتج. قد يكون الحفاظ على الاستقامة الأخلاقية الشخصية أحد أسباب العصيان المدني، لكنه ليس دافعًا ضروريًا - أما بالنسبة للرفض الضميري، فإن

[2] **معجم المواطنة والمجتمع والدولة** (تحرير شاتز وأرييل، دفير، 1989)، ص 452.

الحفاظ على هذه الاستقامة متأصل في رفضه. كما أن عملية العصيان المدني لا تفترض نظامًا قيميًا مختلفًا أو مخالفًا لنظام القانون والنظام القائم، وعلى الأقل تختلف بهذا عن الرفض الضميري.

وكون العصيان المدني عمل سياسي - أي: عمل **عام** غرضه نتيجة **سياسية** - يميزه عن الرفض الضميري، الذي هو عمل أخلاقي شخصي. علاوة على ذلك: يتعارض الرفض الضميري بشكل مباشر مع القانون الذي يسيء إليه، في حين أن العصيان المدني قد يكون أيضًا غير مباشر. إن عملية العصيان لا تتعارض بالضرورة مع القانون غير المعقول؛ فقد تخرق أي قانون **معقول** بهدف لتوعية بقانون غير معقول، وقد تخرق قانوناً **معقولاً** لإثارة الرأي العام ضد سياسة سيئة.[3]

حامي بن نون، **العصيان المدني** ، 1992، ص 31-30.

قسم القراءة 4: العصيان المدني

[...] يتميز العصيان المدني بأنه عمل **سياسي** يخالف قانونًا معينًا - لكن خرق القانون ليس هدف العصيان المدني؛ بل على العكس من ذلك: كان من الأفضل أن تبقى عملية العصيان ضمن حدود النظام القانوني وأن تعترف بشرعية أفعاله. وقد تبين أن مخالفة القانون هي في الواقع سمة أساسية للعصيان المدني - ولكنها مجرد وسيلة لتحقيق الأهداف. إنها أداة تعبير متطرفة للاحتجاج والرغبة في تغيير تشريع أو سياسة يرى العصيان ضرورة تغييرها، أو هي أداة للتعبير عن الانفصال عن قوانين أو سياسات معينة. إن الرغبة في البقاء في إطار النظام القانوني، وفي نفس الوقت مع طلب الشرعية لخرق قانون معين، هي خصائص أساسية للعصيان المدني تميزه عن التمرد، لأن العصيان المدني ليس المقصود منه إحداث التغيير في النظام أو الترتيبات الدستورية ككل، ولكن للتأثير والتعبير عن الاحتجاج في مسألة معينة. ويقصد به أن يكون له تأثير إذا كان جزءا من خطة عمل من المفترض أن تؤدي إلى تغيير القانون أو السياسة، ويعبر عن احتجاج فرد أو جمهور معين ضد قانون ما أو سياسة ما.

ويحد العصيان المدني (ويسمى أيضًا الرفض المدني أو الطاعة المدنية)، كما ذكرنا، بين الاحتجاج السياسي القانوني من جهة والتمرد من جهة أخرى. إن الطرق التي يتجلى بها العصيان المدني عديدة (...) لقد حاول الكثيرون تعريفه، لكن هذه المحاولات ضيقت حدوده، وفي أغلبها ليست دقيقة. وهكذا، على سبيل المثال، يميل الكثيرون إلى اعتبار العصيان المدني عملاً غير عنيف، وهذا ليس هو الحال بالضرورة؛ ويريد آخرون اعتباره الملاذ الأخير بعد تجربة جميع الوسائل القانونية الأخرى - ومع ذلك، في بعض الأحيان يكون من الضروري اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة وكبيرة، وليس هناك ما يكفي من الوقت للانتظار حتى يتم استنفاد جميع الوسائل المشروعة. بطريقة أو بأخرى، كما سنرى لاحقاً، فإن معظم تعريفات العصيان المدني لن تصمد أمام النقد.

ولابد أن يؤدي فعل العصيان المدني إلى إعادة النظر في القانون أو السياسة التي احتجوا ضدها بشكل جذري - خشية أن تكون مختلة بالفعل. إذا تم إقرار القانون بطريقة ديمقراطية ويبدو أنه معقول وأدى إلى العصيان المدني، فيجب علينا إعادة النظر فيه مرة أخرى. إذا تبين أن الأمر غير معقول، فإن العصيان المدني مبرر ويعاد تأهيل من قام به. وإذا أدت السياسة التي احتج ضدها إلى رد فعل متطرف، فقد يكون هناك مجال لإعادة النظر، خشية أن تكون غير معقولة. تثبت تجربة الماضي أنه في بعض الأحيان كان هناك مجال لاتخاذ إجراءات متطرفة على حدود الديمقراطية. ومع ذلك، ليس من البديهي أن العصيان المدني يناسب لأي نظام ولأي حالة تنشأ فيها حاجة إلى احتجاجات متطرفة - فمن الممكن أن يكون العصيان المدني ترفًا لا يستطيع تحمله إلا نظام قوي...

حامي بن نون، العصيان المدني، 5722 1992، ص 32-31

---

[3] فالقانون المعقول، على سبيل المثال، هو الذي يحظر عرقلة تدفق حركة المرور على طريق النقل. إن تعطيل تدفق حركة المرور على أحد شريان النقل، احتجاجًا على أن هذا الشريان لا يعمل بشكل صحيح ويسبب العديد من الضحايا في الأرواح والممتلكات، هو انتهاك لقانون معقول من أجل زيادة الوعي بسياسة غير معقولة. القانون غير المعقول، على سبيل المثال، هو "قانون الخنزير" أو "قانون الاجتماعات". في حالة وجود قانون غير معقول، يبدو أن الانتهاك المباشر للقانون نفسه سيشكل عادة شكلاً من أشكال الاحتجاج، لكن هذا ليس ضروريًا: فمن الممكن أن يقوم المتظاهرون بإغلاق الطرق احتجاجًا على "قانون الخنازير" .

بطاقة عمل: أنواع الرفض المختلفة

1. اقرأوا النص الذي استلمتموه معًا.
2. خططوا لكيفية شرح نوع الرفض الذي قرأتموه لأعضاء المجموعة الآخرين.
3. فكروا في الأمثلة التي يمكن أن توضح بشكل ملموس نوع الرفض الموصوف.

بطاقة عمل: أمثلة مختلفة لعدم طاعة القانون

1. ابحثوا في الصحف أمامكم عن الحالات التي تصف حالات مختلفة لعدم طاعة القانون وقصوا المقالات/الأخبار ذات الصلة.
2. قوموا بفرز المقالات الصحفية وفقًا لأنواع عدم الطاعة المختلفة التي تعرفتم عليها من خلال قراءة المقال.
3. اكتبوا على كل ورقة بريستول أحد أنواع عدم الطاعة وألصقوا القصاصات الصحفية التي فرزتموها تبعاً لذلك.
4. قوموا بفرز أنواع عدم الطاعة حسب درجة مشروعيتها في نظركم.

الموضوع 8: المعقولية

مقدمة - ما هي المعقولية؟

"تستخدم المحكمة سبب المعقولية لمراجعة القرارات الحكومية ويمكنها الغاء القرارات في الحالات التي يكون فيها القرار متطرفًا بشكل خاص، على سبيل المثال إذا تم اتخاذه نتيجة لاعتبارات غريبة ودون إعطاء الوزن المناسب للاعتبارات ذات الصلة. والغرض من هذه الذريعة هو التأكد من أن الحكومة لا تتصرف بطريقة غير متساوية، أو غير عقلانية ،أو متحيزة أو متضاربة في المصالح. ولا تستخدم المحكمة سبب المعقولية إلا في حالات استثنائية. في 24 تموز (يوليو) 2023، وافقت الكنيست بأغلبية 64 مؤيدًا دون معارضين على إلغاء سبب المعقولية، وبالتالي حرمان المحكمة من سلطة إبطال قرارات المسؤولين المنتخبين، حتى لو كانت غير معقولة بشكل متطرف.

من موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية: https://www.idi.org.il/tags/47683

مزيد من المقالات والمعلومات على الموقع الإلكتروني لمعهد الديمقراطية حول موضوع المعقولية:

ما هي المعقولية؟ جميع الأسئلة والأجوبة : https://www.idi.org.il/articles/49979

أمثلة على المحاكم التي تستند إلى سبب المعقولية: https://www.idi.org.il/articles/50058

المعقولية – ويكيبيديا

نص القانون على موقع الكنيست : https://fs.knesset.gov.il/25/law/25_lsr_2997865.pdf

فعالية: ما هي المعقولية ولماذا نحتاجها؟

أهداف الفعالية

- معرفة مفهوم المعقولية.
- معرفة القوانين التي تم إلغاؤها بسبب المعقولية.
- فحص أهمية قضية المعقولية في النظام الديمقراطي بشكل عام وفي نظام لا توجد فيه آليات دفاع في وجه قوة السلطة غير المحدودة بشكل خاص.
- فحص صعوبات تطبيق سبب المعقولية وانتقادها.

مواد

- نسخة من القانون – حسب عدد المشاركين. https://fs.knesset.gov.il/25/law/25_lsr_2997865.pdf
- نسخ من قائمة القوانين التي تم استبعادها لكونها غير معقولة حتى الآن؛ أو راجع القراءة على الهواتف المحمولة على موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية https://www.idi.org.il/articles/50058 .
- 5-7 أوراق بريستول وأقلام ملونة وقرطاسية.

سير الفعالية

1. يتم تقسيم المجموعة الأم إلى مجموعات تتكون كل منها من 5 مشاركين. يتم توزيع نسخة من القانون على كل واحد منهم ويُطلب منهم قراءة قانون "السبب المعقول" معًا.

إذا لم تكن لغة القانون مفهومة - ابحثوا عن طريقة للحصول على المعلومات (استخدموا أعضاء المجموعة، ابحثوا على الإنترنت، اتصلوا بمحامي مطلع في المجال، اسألوا المعلم).

2. يُطلب من المشاركين أن يقوموا شخصياً بإدراج ثلاثة قوانين غير معقولة في نظرهم، وفقاً لتعريف القانون الحالي. (لا تكتب القوانين فقط، بل تلك التي هي غير معقولة وفقا لمعايير اللامعقولية التي حددها القانون الذي تقرأونه معا). يمكنهم التحدث عن قانون موجود غير معقول في رأيهم، أو اختلاق مثل هذا القانون.
3. يقوم أعضاء كل مجموعة بصياغة القرارات التالية معًا:

أ. قرار بشأن ثلاثة قوانين من بين تلك التي كتبها أعضاء المجموعة، والتي يتفق الجميع على أنها غير معقولة. (إذا كان من الصعب التفكير في قوانين غير معقولة، فيمكنهم البحث في الإنترنت عن القوانين التي قررت المحكمة العليا أنها غير معقولة).

ب. الاختيار بين المقترحات التالية حول كيفية التصرف الصحيح إذا صادق عليها المشرع في الإجراء التشريعي المقبول:

- قبولها والعمل بها.
- المحكمة تقرر ما إذا كان يتم قبولها أم لا.
- ليقرر من سنها هل يقبلها أم لا.
- آخر

4. العودة إلى المجموعة الأم:

- تقوم المجموعات بكتابة قراراتها على اللوح. يتنقل المشاركون بين البريستول لقراءة قرار المجموعات والقوانين غير المعقولة التي توصلوا إليها.
- يُطلب من المشاركين في المجموعة أن يصفوا بشكل عام عملية التفكير في مجموعتهم واستنتاجاتها.

5. تلخيص النقاش- يُطلب من المشاركين مناقشة النقاط التالية:

- تلخيص ما تعلموه عن القانون؟
- ما هي الأسئلة التي تشغلهم بعد المناقشة التي دارت بينهم.
- هل يجب الإبقاء على القانون أم إلغاؤه؟ وإذا كان يجب تغييره، لماذا؟
- تلخيص النقاش عن أهمية سبب المعقولية وما يثيره من صعوبات.

فيديو توضيحي عن سبب المعقولية - البروفيسور سوزي نافوت، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية
https://youtu.be/vopNi4jtUTg?si=6uKjxu2E

الموضوع 9: الاحتجاج المشروع في الديمقراطية

مقدمة

حق الاحتجاج هو حق أساسي في أي دولة ديمقراطية. وهذا الحق مستمد من مركزية حرية التعبير في أسلوب الحياة وفي النظام الديمقراطي، ويستند بالإضافة إلى ذلك إلى الاعتراف بأهمية حرية التنظيم.

ويمكن تلخيص أهمية حرية التعبير في النقاط التالية:

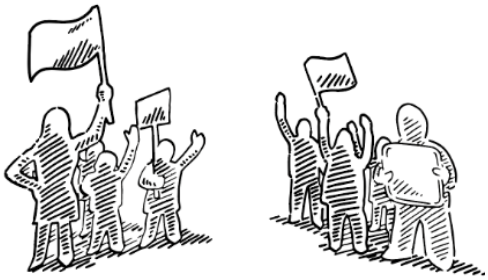

1. انتقاد السلطة وأنشطتها
2. عقد إتفاقية اجتماعية على القيم والأهداف الاجتماعية
3. المعرفة تساوي القوة
4. حرية التعبير ليست وسيلة، بل غاية في حد ذاتها
5. حرية التعبير هي وسيلة لمعرفة الحقيقة
6. حرية التعبير تعزز الشعور بالانتماء وبالمجتمع
7. حرية التعبير تمنع العنف
8. التخلص من التوتر
9. التعرف على الآخرين واحتياجاتهم (الاصغاء والتحدث)
10. وسيلة للتواصل العالمي والمحلي (الشخصي والتجاري والاجتماعي والسياسي والمزيد)

من برنامج كلية آدم وجمعية حقوق المواطن: **قوة الكلمة – التربية على حماية حرية التعبير والتعامل مع التحريض والعنصرية**

حرية التنظيم، وهي العنصر الآخر من الحق في الاحتجاج، مهمة بسبب النقاط التالية: من الناحية النظرية، يتمتع كل مواطن في نظام ديمقراطي بحق متساو في التعبير عن نفسه بحرية. لكن من الناحية العملية هناك من يستطيع ممارسة هذا الحق، بينما يُمنع آخرون من القيام بذلك. للتعبير عن الذات في الحيز العام، يجب أن تتوفر لدى الانسان قدرة مبهرة على التعبير عن الذات، والوسائل المالية مطلوبة لنشر الإعلانات والتعبير عن المواقف، وإمكانية الوصول إلى وسائل الاتصال مطلوبة، وأكثر من ذلك. ويخلق هذا الوضع عدم مساواة في القدرة على التعبير عن الذات في الحيز العام وبالتالي التنافس العادل في "سوق الأفكار".

إن المنافسة غير العادلة في سوق الأفكار تعني إعطاء الأفضلية لأولئك الذين يتمتعون بالسلطة والوسائل اللازمة لانتخابهم في مؤسسات السلطة. الحق في التظاهر قد يجيب جزئيا على هذه المشكلة. إن تنظيم الناس والتعبير عن مواقفهم في الحيز العام، يتيح اختيار المتحدثين القادرين على تمثيل مواقف جميع المتظاهرين (حتى غير المؤهلين لذلك)، ويجعل التنظيم وسائل الاعلام تغطي الحدث وهكذا تصبح هذه الوسائل متاحة لمن لا يستطيع فعل ذلك على المستوى الخاص.

يخلق التنظيم شعوراً بالانتماء يقوي المشاركين. توفر عملية التعزيز هذه إجابة لشعور الأمان المطلوب للتعبير عن المواقف بحرية ودون خوف. يوضح التنظيم في الحيز العام درجة الأهمية التي يوليها الجمهور لقضية معينة. إن تمثيل موقف ما في الحيز العام يشجع الحوار بين جميع فئات السكان. يعد الخطاب العام ذا قيمة كبيرة، لأنه يجعل الناس مطالبين بتبرير مواقفهم لأنفسهم وللآخرين، وبالتالي اتخاذ خيار أكثر عقلانية لمواقفهم.

يزعم معارضو حق الاحتجاج أنه لا يسمح بحوار حقيقي بين أصحاب المواقف، بل ينتج خطاب شعارات يفتقر إلى الحقائق والبيانات. ويعارض آخرون هذا الحق بسبب الاضطراب الذي يسببه لروتين الحياة في الحيز العام.

هذه الأسباب مستمدة من التفكير الثنائي الذي بموجبه يجب الاختيار بين الاحتجاج والحوار. لكن هذا تحريف للوضع. ولا مانع من تنظيم التظاهرات جنبا الى جنب مع اجتماعات الحوار. ولا يوجد عائق أمام التعرف على وجود مشكلة اجتماعية من خلال التظاهر والاستمرار في عملية فحصها وبحثها. وفي بعض الأحيان، وفي غياب إمكانية الاحتجاج، فإن المعرفة بالمشكلة التي يجب الاستمرار في التحقيق فيها، لا تكون موجودة على الإطلاق.

ومن بين الأسباب السائدة لحرمان حق الاحتجاج نجد الادعاء بأن هذا الحق، مثل العديد من الحقوق الأخرى، يتعارض مع حقوق أخرى ولذلك يجب أن نختار أهمها. على سبيل المثال، قيل مرات عديدة، إنه في بعض الأحيان يكون هناك خوف على أمن المتظاهرين (من جانب الأطراف المعارضة، أو غيرها) وبالتالي يجب على المرء الاختيار بين الحق في الأمن والحق في التظاهر.

وفي حالات من هذا النوع، فإن استخدام التناقض بين الحقوق كمبرر للحرمان من أحد الحقوق (الأمن أو حق الاحتجاج) هو أمر مضلل وخاطئ. ودور النظام الديمقراطي في هذا النوع من الحالات هو حماية المتظاهرين من العناصر العنيفة. من المؤكد أن هناك مواقف يكون فيها التناقض حقيقيا ويتطلب الاختيار والتوازن، ولكن يجب علينا أن نفحص بعناية ما إذا كان هذا هو الحال أم لا.

غالبًا ما تعطل الاحتجاجات روتين الحياة، ويتكرر هذا المنطق عدة مرات. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أنه من الممكن تنظيم احتجاجات بأقل قدر من التعطيل. ولكن هناك مسألة أخرى للتعامل معها. غالبًا ما تفتقر المناقشة حول درجة التدخل في الاحتجاج إلى السياق المناسب لدرجة التدخل الموجودة في إنكار المشكلة. وهو ما يذكره المتظاهرون لعامة الناس. على سبيل المثال: أي مجموعة من النساء تحتج على قتل النساء قد تزعج سكان المنطقة التي يجري فيها الاحتجاج، لكن قتل النساء الذي لا يحظى بالاستجابة المناسبة يسبب اضطرابا لا يقل ضررا وربما أكثر ضررا. غالبًا ما تكون المناقشة في هذا السياق خالية من السياق ويجب التأكد من أنها تجري في السياق العام.

نتناول في الفعالية المقترحة حول هذا الموضوع حق الاحتجاج وأهميته والإشكاليات التي تثيرها ممارسته. ومن المهم بالطبع في هذا السياق الإشارة إلى أن النظام غير الديمقراطي يعارض حق الاحتجاج بشكل رئيسي بسبب الخوف من فعاليته. في هذه الحالة، يخشى النظام من المعلومات التي يتلقاها الجمهور من خلال الاحتجاج واحتمال أن يغير موقفه بعد المعلومات التي تلقاها. إنه يخشى من اعتراف الجمهور بمواقف غير مقبول عليه، ويخشى خسارة المنافسة في سوق الأفكار مما قد يؤدي إلى استبداله.

لمزيد من المعلومات:

برنامج كلية آدم وجمعية حقوق المواطن: **قوة الكلمة - التعليم لحماية حرية التعبير والتعامل مع التحريض والعنصرية**

سلسلة مقابلات مسجلة حول موضوع حق الاحتجاج أجرتها كلية آدم. يمكنكم مشاهدتها على الموقع على هذا الرابط:

https://www.youtube.com/@theadaminstitutefordemocra1320/videos

فعالية: الحق في الاحتجاج

أهداف الفعالية

أ- التعرف على أهمية الحق في التظاهر والاحتجاج كجزء من الحق في حرية التعبير.

ب- استيضاح ما إذا كانت هناك قيود مشروعة على الحق في الاحتجاج وما هي تلك القيود.

ج-التعلم كيفية التصرف في حالة التضارب بين الحق في الاحتجاج والحقوق الأخرى.

المواد

- خريطة المدينة التي تجري فيها المظاهرة، أو خريطة البلاد. (الخريطة موسومة بالخط الأخضر لأن النقاش حول الحق في التظاهر يختلف اذا مورس في حدود إسرائيل المعترف بها أو تلك غير المعترف بها).
- أدوات كتابة ومواد إبداعية.
- ورقة عمل: أسباب أهمية حرية التعبير في النظام الديمقراطي - نسخة لكل طالب (مرفق في نهاية الفعالية)
- مقال: "حرية التظاهر في إسرائيل وفي العالم" بقلم: البروفيسور مردخاي كريمنتسر والمحامي عوديد رون https://www.idi.org.il/articles/47377

سير الفعالية

1. يتم تقسيم المجموعة الأم إلى مجموعات صغيرة تتكون كل منها من 5 مشاركين.
   تستلم كل مجموعة خريطة للمدينة التي يسكنها المشاركون، ويُطلب منهم التصرف وفقًا للخطوات التالية.

إذا كان الطلاب يأتون من مدن مختلفة، فمن الممكن الحصول على خريطة المنطقة أو خريطة البلاد

2. **المرحلة الأولى - في مجموعات**

- فكروا في موضوع مهم بالنسبة لكم، للاحتجاج والتظاهر.
- ضعوا علامة على الخريطة حيث يعيش أعضاء المجموعة.

لن يكون النقاش جمالياً أو تسويقياً، بل يتناول مسألة هل الصياغة مشروعة أو لا، وهل يجب السماح للمظاهرة في مكان ما أم يجب منعها.

- ضعوا علامة بقلم رصاص على الخريطة الشخصية حيث ستتظاهرون وما هي اللافتات التي سيترفعونها في المظاهرة حول الموضوع الذي اخترتوه.
- حاولوا التوصل إلى اتفاق مع أعضاء المجموعة فيما يتعلق بالمواقع واللافتات التي قرروها. هل تسمحون لهم بالتظاهر في الموقع الذي اختاروه؟ هل توافقون على صياغة لافتاتهم؟
- تعرض كل مجموعة أمام المجموعة الأم الخريطة المتفق عليها والمعايير للسماح بالمظاهرة أو منعها في نظام ديمقراطي؛ والأسئلة التي طرحت في المجموعة والخلافات التي نشأت فيها حول مسألة حق التظاهر والاحتجاج.

3. المرحلة ب - في مجموعات

يتم توزيع قائمة أسباب الحق في حرية التعبير في الديمقراطية والحق في الاحتجاج على أعضاء كل مجموعة، ويطلب منهم قراءتها وفحص ما إذا كانوا يرغبون في تغيير قرار مجموعتهم قبل العودة إلى المجموعة الأم لعرض خريطتهم.

4. الخطوة ج – نقاش في المجموعة الأم

- يقدم ممثلو المجموعات استنتاجات المجموعة فيما يتعلق بالأماكن المشروعة للمظاهرة والصيغة الشرعية للافتات في المظاهرة.
- يلخص الميسر النقاط الرئيسية للمناقشة والقضايا المثارة في هذا السياق.
- يقوم الميسر بعرض المواقف السائدة في الدول الديمقراطية حول الموضوع والمواقف السائدة في الدول غير الديمقراطية حول القضايا المذكورة أعلاه.

يمكن القيام بذلك من خلال قراءة لمقال "حرية التظاهر في إسرائيل والعالم" / البروفيسور مردخاي كريمنتسر والمحامي عوديد رون https://www.idi.org.il/articles/47377 أو من خلال الميسر الذي يلخص المقال للطلاب.

ملاحظات للمعلمين:

تعتبر هذه الفعالية فاتحة لنقاش واسع ومتعمق حول مسألة حق التظاهر. إذا كنتم مهتمين بفعاليات إضافية حول المواضيع التالية، فاكتبوا إلينا.

1. ما العمل في حالة وجود تعارض بين الحق في التظاهر والحقوق الأخرى؟
2. دور الشرطة في المظاهرة.
3. حرية التعبير الفردية والجماعية (مقارنة).
4. هل هناك وسائل مشروعة لتفريق المظاهرات؟
5. مشاركة الأطفال في المظاهرات (رفعت كلية آدم على الإنترنت سلسلة من المحاضرات تتناول الموضوع على هذا الرابط: سلسلة عن مشاركة الأطفال في المظاهرات وسلسلة عن الحق في الاحتجاج)
6. الحركات الاحتجاجية في العالم – رؤية مقارنة.

أسباب أهمية حرية التعبير للنظام الديمقراطي

إن أسباب الحق في حرية التعبير مهمة ليس فقط لوجود نظام ديمقراطي، بل للشعور وإمكانية العيش بحرية في سياقات وتفاعلات ليست بالضرورة بين المواطن والسلطة، ولكن أيضا بين المواطن والآخرين ومجتمعه القريب. وترتبط هذه الأسباب أيضاً بالعلاقة بين المواطن والسلطة.

1. **انتقاد السلطة ونشاطها:** حرية التعبير ضرورية في النظام الديمقراطي، لفحص وانتقاد السلطة ونشاطها واستبدالها بأخرى إذا لزم الأمر.
2. **خلق اتفاقية اجتماعية حول القيم والأهداف الاجتماعية: إن** نظام الحكم الديمقراطي يقوم على اتفاقية بين المواطنين حول طرق عمل السلطة. تتطلب الاتفاقية الحوار القائم على حرية التعبير.
3. **المعرفة تساوي القوة:** إن قدرة مختلف المجموعات التي يتكون منها المجتمع على العمل لتحقيق أهدافها تعتمد على المعرفة. وفي غياب تكافؤ الفرص لخلق المعرفة وتلقيها، فإن المساواة بين المجموعات تتعرض للخطر. حرية التعبير هي إحدى أدوات نشر المعرفة وتلقيها.
4. **حرية التعبير ليست وسيلة، بل غاية في حد ذاتها**
5. **حرية التعبير هي وسيلة لمعرفة الحقيقة**
6. **حرية التعبير تعزز الشعور بالانتماء والمجتمع**
7. **حرية التعبير تمنع العنف**
8. **التخلص من الضغط** – القدرة على التعبير عن النفس بحرية تسمح بالتخلص من الضغط والشعور بالاسترخاء بالنشاط لاحقًا. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن تنفيس الضغوط قد يسهل الأمر على العاملين من أجل التغيير الاجتماعي المنشود، لكنه في الوقت نفسه قد يستخدم أيضاً للحفاظ على الأجزاء الإشكالية من الواقع.
9. **الاعتراف بالآخرين واحتياجاتهم** – يتم إشباع حاجة الإنسان لاعتراف الآخر بوجوده من خلال السماح له بالتحدث والاصغاء إليه.
10. **وسيلة للتواصل العالمي والمحلي** – أصبحت حرية التعبير اليوم وسيلة وهدفاً للتواصل عبر الإنترنت مع العالم أجمع. انه تواصل شخصي وتجاري واجتماعي وسياسي وغير ذلك.

من مقال الافتتاحية لبرنامج: قوة الكلمة – التربية على حماية حرية التعبير والتعامل مع التحريض والعنصرية ، كلية آدم وجمعية حقوق المواطن.

الموضوع 10: الجانب الجندري في الانقلاب

مقدمة

في هذه الأيام، عندما تتم مناقشة مشاريع قوانين لتغيير وضع المرأة في الدولة، من الضروري العودة إلى الوراء ومعرفة ما تعنيه المساواة بين الجنسين، ومتى يعتبر التعامل المختلف مع المرأة والرجل تمييزا، ومتى يعزز المساواة والحرية للنساء والرجال على حد سواء؟ متى تستخدم اللغة الديمقراطية المزيفة للإضرار بحقوق المرأة ومتى يكون استخدامها صحيحا؟

نناقش في الفعالية المقترحة بشكل أساسي مسألة متى يعتبر الفصل بين النساء والرجال في الحيز العام تمييزا، وما إذا كانت هناك حالات تعزز فيها حرية كل من النساء والرجال.

إن فهم متى يكون الفصل بين النساء والرجال تمييزا ومتى يكون العكس، قد يساعدنا على فهم متى تنتمي عمليات الفصل في مجالات أخرى أيضًا إلى الفئات التمييزية ومتى يكون العكس صحيحًا. (الفصل بين الديني والعلماني؟ الفصل القومي وغيره).

- مقال حول النظرة الجندرية للثورة القانونية (18.2.23) https://m.ynet.co.il/Articles/rkc8syjpi
- بودكاست مع الدكتور يوفي تيروش حول الموضوع:
https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001440571

فعالية: الفصل التمكيني والتمييزي

اهداف الفعالية:

ا- تعزيز المساواة بين الجنسين.

ب- توضيح الفرق بين عمليات الفصل بين المرأة والرجل لأغراض الإضعاف والسيطرة والفصل لأغراض تمكين المرأة.

ج- معرفة معاني مشاريع القوانين الخاصة بالفصل بين النساء والرجال المطروحة للمناقشة هذه الأيام.

المواد:

- بطاقة مقسمة إلى 4 مربعات، في كل مربع يتم وصف نوع مختلف من الفصل بين النساء والرجال - بطاقة لكل مشارك. أنواع الفصل مرفقة في المثال أدناه.
- 4 بطاقات فارغة لكل مشارك وقرطاسية.
- ورقة بريستول مسجل عليها أنواع الفصل الأربعة والدمج بين الرجل والمرأة.

سير الفعالية :

1. يستلم كل مشارك بطاقة تحتوي على أربعة أنواع من الفصل والدمج بين النساء والرجال وأربع بطاقات فارغة. يضع الميسر ورقة البريستول في وسط الغرفة.
2. يُطلب من كل مشارك أن يكتب على البطاقات الفارغة الأحداث التي توضح أمثلة على الفصل التمييزي بين النساء والرجال والفصل التمكيني.
3. الجميع مدعوون لاختيار إحدى الأحداث التي كتبوها على البطاقات وقراءتها على أعضاء المجموعة ووضعها على ورقة البريستول في المكان المناسب. إذا كان هناك اعتراض من أحد أعضاء المجموعة على وضع الحدث في المكان الذي تم وضعه، يُطلب من المعترضين توضيح ذلك للمجموعة، ويتعين على المجموعة صياغة موقف مشترك بشأن الموقع الصحيح للحدث الموصوف.
4. يُطلب من المشاركين فحص منتجهم المشترك، ومن ثم صياغة مقترحات قانون حول موضوع الفصل بين المرأة والرجل في مختلف المجالات.
5. **نقاش تلخيصي - يُطلب من كل مشارك:**
   - أن يصف استنتاجاته من المناقشة وأن يوضح متى في رأيه أن فصل المرأة عن الرجل يمكّن المرأة ومتى يضعفها، ومتى يمكّن الرجل ومتى يضعفه؟
   - أن يلخص ويوضح كيف ينبغي للمجتمع في نظره أن يتعامل مع آثار اضعاف المرأة أو الرجل؟
   - أن يبحث في المقترحات المطروحة حاليًا على جدول الأعمال للتشريع حول هذا الموضوع (موقع الكنيست، مشاريع القوانين)؛ وان يبلور موقفا بشأنها بعد المناقشة التي جرت في المجموعة الأم في أعقاب الفعالية.

بطاقة- الأنواع الأربعة للفصل بين المرأة والرجل

الفصل بين المرأة والرجل يضعف المرأة ويضر بمكانتها وحقوقها. (مثال: الفصل بين النساء والرجال في الحافلات وجلوس النساء في الخلف)	**الفصل بين المرأة والرجل يمكّن المرأة ويعزز حقوقها ومكانتها.** (مثال: تشكيل مجموعات لتمكين المرأة)
دمج النساء والرجال يضعف المرأة ويضر بمكانتها وحقوقها (مثال: الدمج في المسابقات الرياضية).	**دمج النساء والرجال يمكّن المرأة ويعزز حقوقها.** (مثال: المشاركة المتساوية في الكنيست ولجانها)

مثال على ورقة البريستول مع العناوين:

الفصل بين المرأة والرجل يضعف المرأة ويضر بمكانتها وحقوقها	**الفصل بين المرأة والرجل يمكّن المرأة ويعزز حقوقها ومكانتها**	**دمج النساء والرجال يضعف المرأة ويضر بمكانتها وحقوقها**	دمج النساء والرجال يمكّن المرأة ويعزز حقوقها

الى الأعزاء في الطواقم التعليمية،

نأمل أن تفيدكم فعاليات

هذه الرزمة، في هذه الأيام،

في النقاش حول الديمقراطية في البلاد.

أنتم مدعوون لمشاركتنا تجربتكم،

في نقاط القوة والضعف التي وجدتموها في هذا البرنامج.

هاتف. 02-6448290 | 054-4448290

البريد الإلكتروني: info@adamaninstitute.org.il

https://www.adaminstitute.org.il/

كلية آدم، غابة القدس، ص.ب. 3536، القدس 91033